جامعة النهرين

كلية العلوم السياسية

التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي
دراسة حالة العراق بعد عام2003

رسالة تقدم بها الطالب :

فلاح جاسب عودة

إلى مجلس كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية/قسم النظم السياسية والسياسات العامة

باشراف

أ.م.د ليث عبد الحسن جواد الزبيدي

١٤٣٤هـ 2013 م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيم

لاَ يُكَلِّفُ ُالله نَفْساً إلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ربَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ربَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِين .

صَدَقَ ُالله العَظيمْ

سورة البقرة -آية (٢٨٦)

ألإِهْداء

إلى العالِمِ الأعْظَمْ
والمُعلِّمِ الأَكرمْ
إلى مَنْ عَمّتْ رَحْمَتُهُ الأُمَمْ
النَبي الأَرْحَمْ (صلى الله عليه وآله)
وإلى مَنْ تَرَكَ فَقْدَهُ الأَلَمْ
إلى الأَبِ المُكرَّمْ
وإلى حَنانِ الأُمِ المُفْعَمْ
وإلى زَوجَتي وأَولادي وَمَنْ كَتَبَ بالقَلَمْ
إلى عِراقِ الهِممْ
أَهدي هـذا الجُهدِ المُتواضِعِ خَيرِ النعمْ

شُكْرٌ وَتَقْدِيْرٌ

أَلْحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ وَصَلى اللهُ عَلى خَيْرِ الخَلْقِ أجْمَعِينَ وَسَيِّدِ المُرسَلِينَ وَخاتِمِ النَبِيينَ مُحَمَدٍ الأَمِيْن وَعَلى آلِهِ الطَيِّبِينَ الطاهِرِينَ وَبَعدْ :-

كل ما جاء في هذه الرسالة فهو برحمة الله، ومنته ،وفضله، وعونه وتوفيقه ، وتسديده فله الحمد على ما أَنعم ، وله الشكر على ما أتم أولاً وآخراً ، وأُقدم ثنائي ، وشكري ، وامتناني ، وتقديري لكل أساتذتي الذين واكبتهم في مرحلتي التمهيدية ، أ.د لبنان هاتف ، أ.م.د خضر عباس ، أ.م.د هشام العزاوي ، أ.م.د إيضاح ، أ.م.د أكرم الجميلي ، أ.م.د عبد علي المعموري ، أ.م.د ياسين ، أ.م.د دهام محمد العزاوي كما أقدم شكري ، وامتناني للدكتور المشرف ليث عبد الحسن جواد الزبيدي ، ورئيس القسم أ.م.د ياسر لدوام الاهتمام وسداد النصح ووافر الدعم .

كما وأَتقدم بالشكر الجزيل لرئيس ، وأعضاء لجنة المناقشة لتجشمهم عناء قراءة الرسالة ، واشكر لهم النظر بعين الاعتبار لهذه الرسالة والتعامل معها بكل جد ، واهتمام وأداء النصح فيها .

كما وأُقدم شكري ، واعتزازي لمن واكبني في تلك المرحلة من زملائي الطلبة ، وأخواتي الطالبات لتبادل الفائدة، وتداول المنفعة العلمية .

ولا يسعني أيضاً إلا وان أُقدم شكري، وتقديري لكادر مكتبة جامعة النهرين، ومكتبة جامعة بغداد، والمكتبة المركزية، ومكتبة معهد العلمين للدراسات العليا،ومكتبة أمير المؤمنين،ومكتبة الجامعة الإسلامية، ومكتبة كاشف الغطاء في النجف الأشرف .

ولأولادي ، وإخوتي ثنائي الجميل للدعم الدائم ، والمستمر في جميع المراحل والأوقات كافة والحمد لله رب العالمين .

الباحث

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	8-1
الفصل الأول تأطير نظري لماهية التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي	58-10
التمهيد	10
المبحث الأول مفهوم التعددية الحزبية	23 -11
أولا :دراسة في المفهوم	14-11
1- مفهوم التعددية الحزبية	13-11
2- مفهوم نظام التعددية الحزبية	14-13
ثانيا:- تجسد التعددية الحزبية وتأثيرها	19-14
1- تجسد التعددية الحزبية	16-14
2- تأثير التعددية الحزبية	19-16

ثالثا:نظريات الفكر الليبرالي في التعددية الحزبية وإمكانية التطبيق	23-19
1- نظريات التعددية الحزبية	21-19
2- إمكانية التطبيق	23-21
المبحث الثاني : مفهومي الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي	29-23
1:- مفهوم الاستقرار السياسي	24-23
2 :- مفهوم عدم الاستقرار	26-24
3 :- مفهوم عدم الاستقرار السياسي	29-26
المبحث الثالث : دوافع وأشكال عدم الاستقرار السياسي	58-30
أولا :عدم وجود حياة سياسية مستقرة	36-30
ثانيا :ضعف الحياة الديمقراطية	39-36
ثالثا :الانقلابات العسكرية وسيطرة العسكر	44-39
رابعا :البنى الاجتماعية المتخلفة والمنقسمة	56-45
خامسا :ضعف الهوية الوطنية	58-56

الفصل الثاني جذور التعددية الحزبية ودوافع نشؤها في العراق بعد عام 2003	98-60
التمهيد	67-60
المبحث الأول :جذور التعددية الحزبية في العراق	79-67
اولا:- فترة العهد العثماني	70-67
ثانيا:- فترة العهد الملكي 1921- 1958	76-70
ثالثا:- فترة العهد الجمهوري 1958- 2003	79-77
المبحث الثاني : دوافع نشوء التعددية الحزبية في العراق	90-80
أولا :الدوافع السياسية	82-80
ثانيا :الدوافع الاجتماعية والطائفية والعنصرية	86-82
ثالثا :الدوافع الثقافية	90-86
المبحث الثالث :الدوافع الخارجية لنشوء التعددية الحزبية في العراق	98-90
الفصل الثالث واقع وطبيعة البرامج الحزبية في العراق ما بعد 2oo3	144 -100
التمهيد	102 -100

المبحث الأول :واقع الحياة الحزبية في العراق	102- 109
المبحث الثاني :الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية	110- 127
المبحث الثالث :الأحزاب ذات التوجهات القومية	128- 136
المبحث الرابع :الأحزاب ذات التوجهات العلمانية	137- 144
الفصل الرابع دور التعددية الحزبية في الحياة السياسية العراقية ما بعد 2003	146- 179
التمهيد	146- 148
المبحث الأول : دور الأحزاب العراقية في تعزيز الوحدة الوطنية	149- 160
المبحث الثاني : دور الأحزاب في تعزيز الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة	161- 168
المبحث الثالث : دور الأحزاب في بث قيم التسامح والتكاره في المجتمع العراقي	169- 175
المبحث الرابع : دور الأحزاب في رسم وصنع السياسة العامة في العراق	176- 183
الخاتمة والاستنتاجات	185- 190

الملاحق	192- 235
أولا : نص الدستور العراقي لعام 2005	192- 214
ثانيا : نص مشروع قانون الأحزاب العراقي المعدل بعد عام 2003	216- 226
ثالثا : نص مشروع قانون الانتخاب العراقي المعدل بعد عام 2003	227- 235
المصادر والمراجع	237- 252
الخلاصة باللغة الانكليزية	

المقدمة

المقدمة

حَظِيتْ الأحزاب السياسية باهتمام واسع من قبل المختصين ونالت اهتماما كبيرا من قبل المفكرين ،والباحثين في العلوم السياسية خصوصا في الأزمنة المتأخرة وجذوره تتأصل في العالم الغربي إلى القرن التاسع عشر حيث كانت بداية ظهورها وتعود أُولى الدراسات الجدية حول الأحزاب السياسية وما يتعلق بعلاقتها بالديمقراطية إلى مطلع القرن العشرين وخصوصا فيما يتعلق بالتعددية الحزبية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بهذا المنهج والتي أُريد لها أن تحمل في ثناياها الحد من استبداد السلطة السياسية وتحجيم الدكتاتورية سياسيا ، واجتماعيا ، واقتصاديا وثقافيا.

ومن المفترض بالتعددية وكما أرادوا لها أَنْ تحمل في طياتها أهدافاً لإيجاد حلول لمواطن الخلل في النظام السياسي والعملية السياسية الناتجة عن انفراد صناع القرار بالحكم الذي له آثار سلبية في ميادين الحياة المختلفة كافة وخلق بيئة سياسية تنافسية واسعة بين مختلف القوى السياسية بصورة سلمية مشروعة قانونا وضمن إطار الحريات المدنية والسياسية المكفولة دستوريا كما ينبغي بالتعددية الحزبية التي أرادوا العمل بها أن تعمل على إبراز الكفاءات ، والقدرات والاختصاصات بعد صقلها وتهذيبها وجعلها قادرة على النهوض بالمجتمع والارتقاء بالعملية السياسية بمهنية وحرفية ،وموضوعية فهي عند واضعيها طريق للتعددية في المجال الوظيفي.

فالتعددية الحزبية يمكن أن تكون طريقا لحل كل المسائل ، والمشاكل العالقة كما ينبغي بها أن تكون سببا لإيجاد علاقة ما بين النظام السياسي ، والشعب وتحسين تلك العلاقة ، وتعزيزها ، وتقويتها والمحافظة عليها وتنميتها والنهوض بها بما يساهم في بناء نظام سياسي رصين وقوي إذا ما أُتيح له ذلك ومن ثم فان من بين وظائف التعددية الحزبية تجميع المصالح والتعبير عنها داخل المجالس النيابية ، وينبغي بها أن تستوعب النخب المثقفة في المجتمع والتي إذا ما تم توافر الظروف الملائمة لها للعمل وإظهار قدراتها بما يخدم المصلحة العامة بحرية وضمن الضوابط القانونية المطابقة للواقع أمكنها الارتقاء بالحياة الاجتماعية بكل ميادينها إلى ما يحقق الرضا العام من كل الأطراف والذي من شأنه أن يوجد حياة اجتماعية تسودها العلاقات السلمية وفي حال

عدم وجود علاقة بين النظام السياسي ،والمجتمع مبنية على أُسس صحيحة لغياب العلاقة أصلا أو عدم وجود هذه الأُسس الصحيحة ، أو بنيت تلك العلاقة وفق معايير خاطئة ستتولد حياة سياسية مضطربة ، ومشوشة وهذا له انعكاساته على النظام السياسي ، والمجتمع السياسي والعمل السياسي داخل البلد.

وتعد مسألة ترشيد الحكم في النظم السياسية في دول عالم الجنوب وخصوصا العربية منها ضرورة ملحة وهي لا تكون إلا بوجود نظام حزبي سياسي يحمل هذا الفكر ، ويعمل عليه باخلاص ،وصدق نيّة ويحاول تجسيده في الحياة السياسية وخصوصا بعد أن أصبحت الأحزاب السياسية تمثل الوسيط ، وحلقة الوصل بين المجتمع والنظام السياسي فهي تعمل على إيجاد نظام سياسي منفتح متّزن مستقر يؤمن بالتداول السلمي للسلطة ، وفي المقابل تعمل

على إيجاد مجتمع سياسي يؤمن بالعمل السياسي ، والسلطة ، والمشاركة السياسية فيحصل تفاعل سياسي بين المجتمع والنظام السياسي وهو طريق الاستقرار وهذا ما تحتاجه بلداننا العربية بالفعل وقد استطاعت شعوب بعض البلدان العربية من كسر حاجز الصمت والوقوف بوجه النظم المستبدة محاولة لتحقيق الإرادة السياسية المستقلة وإيجاد نظام حزبي قادر على إيجاد طفرات نوعية لحالات متقدمة من الأداء الوظيفي ، وما حصل في العراق بعد 2003 من تغيير جعل من الضروري النظر في الظاهرة الجديدة المتمثلة بالتعددية الحزبية ، والوصول إلى حقيقة هذه الظاهرة ، ومعرفة هل أنها انبثقت من صميم المجتمع ، والحياة الاجتماعية وإذا كانت قادرة على صناعة حياة سياسية ترضي الجميع،ولا يغبن فيها احد ، ولا يقصى فيها احد وتؤذن بولادة نظام سياسي مستقر قوي قادر على بناء دولة مستقلة قادرة على الإبداع ، والعطاء مبنية على علاقات صحيحة بين النظام السياسي والمجتمع بعيدا عن أساليب الصراع الملتوية وبالطرق المشبوهة والمشوهة والعقيمة والتي قد تكون ناتجة عن تطورات تنافسية ، ومنازعات أوليّة تطورت إلى صراعات طويلة ومستمرة وشديدة ومهلكة وهذا ما سعت هذه الدراسة إلى الوصول إليه من خلال دراسة حالة العراق بعد الاحتلال الأمريكي له .

ومما لا شك فيه إن الغموض وعدم الوضوح في طبيعة التعددية الحزبية في العراق وما ينتج عنها قاد إلى إشكالية فكرية وسياسية أحاطت بالواقع السياسي العراقي وساهمت في عدم تشكيل قسماته الرئيسة ، ورسم شكله العام ما أصابه بالإرباك ،وعدم الاتفاق فيما يخص طبيعة النظام الحزبي المراد الوصول إليه وعلاقته بالنظام السياسي فمفاهيم التعددية ، والديمقراطية ، وما يرتبط بها ، ويتشعب عنها كلها ملتبسة ولم يتم الوقوف بها على معنى محدد متفق عليه وهي مفاهيم جديدة على مجتمعاتنا من الناحية التطبيقية فرضتها طبيعة الظروف التي أحاطت بالعراق بعد عام 2003 وتم تسويقها لزجها لتكون من مكونات الحياة السياسية ، ومعالم النظام السياسي في العراق الجديد حسب الرؤية الأمريكية .

فهذا الواقع انسحب على الحالة العراقية بعد تفعيل مؤسسة حزبية تعددية جديدة داخل نظام سياسي مستحدث بعد عام 2003 لتفعيل حالة جديدة وسحب النجاح إليها بعد أن لم

يكن متحققا من قبل في أنظمة سبقت هذا العهد وهو نجاح ممكن أن يتحقق فعلا إذا ما تم تفعيل دور نظام حزبي جديد بقاعدة جماهيرية كبيرة وهي بهذا قادرة على التأثير في كل تفاعلات النظام السياسي إذا استطاعت أن تتخلص من تأثير النظام السياسي عليها ، والتطور المؤسساتي والاجتماعي في هذه الفترة ممكن أن يقلل من هذا التأثير وهو ما لم تظهر نتائجه حتى هذه اللحظة بصورة ملموسة وان كانت بوادره تلوح في الأفق .

1-أَهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في محاولتها إبراز العلاقة بين ظاهرة التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي فللتعددية الحزبية تأثير كبير في الاستقرار السياسي إيجابا أو سلبا إذ أريد لها أن تكون فاعلا وسيطا بين المجتمع ، والسلطة السياسية كما أنها جعلت احد أسباب التحول إلى الديمقراطية وهي من إفرازات النظام الديمقراطي وأحد مستلزماته الرئيسة .

ومن هنا فان الضرورة تستوجب على النظم العربية عموما ، والعراق بالخصوص تفعيل نظام حزبي يتمتع بعلاقة صحيحة وقوية مع السلطة السياسية، فالنظام الحزبي يعد منطلقا لسيادة الدولة واستقرار النظام السياسي والذي يمكن أن يبلغ به أدائه الوظيفي درجته القصوى

فلابد إذن من تنمية هذه العلاقة ، وتعزيزها ، وإبعادها عن كل ما يشينها ويُأَجِجْ غلوائها فيما إذا فقدت تلك الأنظمة والدول شفافيتها ونزاهتها ودقتها في التعامل مع شعوبها ولتفادي ما وقع سابقا ، وتحاشي وقوع كارثة مستقبلا ومنع استمرار ما لم تستطع الأنظمة السابقة من تفاديه من أزمات حادة تحت حالات الإقصاء ، والاستبعاد ، والظلم ، والحرمان الذي تعاني منه شرائح واسعة من المجتمع .

ومن ثم فان النظام السياسي الحالي في العراق من خلال الدستور يحاول إلقاء بعض الثقل عن كاهله بالسماح بالعمل السياسي خارج نطاق الحكومة بالتعددية الحزبية بما لا يربك عملها ، ولا يضر بأدائها الوظيفي ومن المعلوم أنه يمكن التحكم بحيز السماح هذا سعة ، وضيقا بما يتلائم مع الظروف المحيطة ويلبي الرغبات العامة لمختلف أفراد المجتمع وهذا ما ينبغي على النظم السياسية إدراكه ولابد أن لا يكون هذا الإدراك مقتضب ، ومجتزء ، ويخضع

لإرادة صانع القرار ، ورغباته ، ومدركاته وينبغي أن يخضع هذا للإرادة الحقيقية للجماهير المُجَسَّدَة بالدستور بعيدا عن تأثير الإرادة الخارجية .

2- إشكالية الدراسة :

تكمن إشكالية هذه الدراسة في طبيعة العلاقة بين التعددية الحزبية ، وظاهرة عدم الاستقرار السياسي ، وهي قد تبلغ درجة في بعض مراحل تطورها إلى مستويات عالية في تهديد الحياة السياسية ، والنظام السياسي ، والاستقرار السياسي سلبا فالظاهرتان مترابطتان ترابطا وثيقا مما قد يجعل من التعددية الحزبية مظهرا من مظاهر الأزمة السياسية التي تعصف بالحياة السياسية في العراق إن لم تكن منظمة بقانون ومضمونة بدستور وممكنة بمؤسسات وسوف تصيب الاستقرار السياسي بالوهن، أو التراجع بفعل تأثير أفكار سياسية متقابلة ، ومتضاربة الأمر الذي قد يؤدي إلى إرباك الساحة السياسية العراقية وتولد أزمة مجتمعية خانقة قد تطيح بالعملية السياسية الحالية فلابد أن تبنى التعددية الحزبية على أسس وقواعد صالحة ومعايير سليمة تقوم على إعطاء الحقوق ، وإطلاق الحريات المدنية والسياسية بعيدا عن الاستبداد ، وعن مخالفة الدستور ، أو عن تفسير القوانين وخضوع تطبيقها لإرادة صانع القرار .

3- فرضية الدراسة:

تحاول الدراسة إثبات صحة فرضية مفادها أن طبيعة العلاقة بين التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي مبنية على التأثير المباشر للتعددية الحزبية في هذه الظاهرة سلبا أو إيجابا بما يجعل من هذه التركيبة الحزبية المؤثر المتناهي القوة الذي يمكن أن يلقي بآثاره على الحياة السياسية برمتها والذي يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي الحالي في العراق فتأثير التعددية الحزبية واقع ، وحاصل وممكن أن ينمو ويتطور ويصل إلى درجات لا تحمد عقباها إن لم يتم تأطير هذه الظاهرة قانونيا ، ودستوريا والتي من جملة ما يمكن أن تؤديه حالة التأطير هذه عدم الخروج بالنزاع ، والتنافس بين الأحزاب المختلفة إلى حالة العداء ، والصراع ،ورفض الآخر وعدم القبول به كمنافس له حقوقه وواجباته في العملية السياسية وصولا إلى حالة الفوضى ،

ودوامة العنف المستمرة والتي تعتبر احد أهم مبررات التدخل الخارجي في شؤون البلدان الداخلية فلابد إذن من إجهاض كل المبررات المؤثرة في عدم الاستقرار السياسي .

ومن ثم فلابد من تنظيم تأثير التعددية الحزبية ، وإزالة كل ما يشينها في تركيبتها المتحققة بتأطيرها بالأطر اللازمة القانونية ، والدستورية ، والسياسية بما يضمن لها عدم الخروج عن مسارها الصحيح الذي وجدت به ، والشكل الذي رسم لها والأطر التي وضعت لها بما يضمن الحقوق ، والحريات فنحن بحاجة إلى البحث عن خصائص التعددية الحزبية التي تساهم في الاستقرار السياسي ، وزيادة مستوياته إلى ما تكون به أنظمتنا أنظمة فعلية قادرة على تحمل مسؤولياتها الملقاة على عاتقها بتوفير الوسائل ، والأدوات اللازمة لبلوغ هذه الغاية ضمن الثوابت المجتمعية والأهداف العليا المجردة للمجتمع المشكّلة لخصائص الطابع الوطني الذي يسهم ولو جزئيا في تشكيل هذه العلاقة وتوفير ما يتطلبه المجتمع وحاجاته الآنية ضمن الإطار الفكري والتوجهات الأساسية التي تبنى عليه مجتمعاتنا ومن هنا فينبغي تحليل الواقع السياسي الفعلي من خلال التركيبة الفعلية للتعددية الحزبية وكل ما يتعلق بها والأنشطة ، والأفعال التي يتم القيام بها وخلاصة الفرضية أن التعددية الحزبية المنظمة قانونا والمضمونة دستوريا والممكنة ممارستها مؤسساتيا أي أن التعددية الحزبية المُنظمة المُدسترة المُأسسة تؤدي إلى ظاهرة الاستقرار السياسي ودون ذلك فانها تؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي.

4- منهجية الدراسة:

المناهج العلمية ،والأُطر التحليلية عملية متكاملة الأبعاد تتوقف عليها عملية تحليل الظواهر السياسية تحليلا علميا شاملا ومن بين المناهج التي تم الاعتماد عليها منهج التحليل النظمي لأنَّ بُؤرةْ دراستنا التعددية الحزبية ، ومدى تأثيرها في عدم الاستقرار السياسي، وهذه حالة أكد عليها هذا المنهج من خلال نظام حزبي متكامل تتلاحم فيه مكوناته ، وتنطوي فيه كل النشاطات التي تدفع باتجاه حالة الاستقرار السياسي بصياغة محكمة للأجزاء لإيجاد نظام حزبي بقدرة تنفيذية عالية من خلال مجموعة العلاقات ، والتفاعلات داخل هذا

النظام في منظومتنا الاجتماعية فهو المنهج الأكثر ملائمة في إيضاح تلك الحالة بالإضافة إلى إيضاح الخصائص لظاهرة التعددية الحزبية .

كما تم الاعتماد على المنهج المقارن من خلال مقارنة حالة العراق بحالات أُخرى تبنت التعددية الحزبية وعملت بها من خلال وصف التعددية ، ومعرفة أوجه الشبه ، والاختلاف ، وما آلت إليه الأُمور في تلك البلدان .

فضلا عن المنهجين القانوني والتاريخي عبر محاولة الوصول إلى بعض القوانين ،والتشريعات التي تخص الظاهرة الحزبية في العراق ودراسة جذورها التاريخية .

5- هيكلية الدراسة:

يشتمل البناء الهيكلي لهذه الدراسة على أربعة فصول مترابطة فيما بينها يمهد كل منها للآخر بصورة تراتبية وقد قُسِّمَ كل فصل إلى مباحث تتفرع عنها نقاط متعددة أملاً في الإلمام بتفاصيل الدراسة وعليه فقد تضمن الفصل الأول دراسة في التأصيل النظري للتعددية الحزبية ،والاستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي والعلاقة الجدلية بينها إذ تناول(المبحث الأول)تحديد ماهية التعددية وصولا إلى نظريات المنتظم الفكري الليبرالي الغربي في التعددية الحزبية وإمكانية تطبيقها كمرحلة من المراحل النهائية لتطور النظام السياسي لصياغة منظومة سياسية على درجة

عالية من الكمال وتناول (المبحث الثاني) تحديد ماهية الاستقرار السياسي ،وعدم الاستقرار السياسي من خلال تحديد مفهوم كلتا الظاهرتين وأما (المبحث الثالث) فقد تناول دوافع ،وأشكال عدم الاستقرار السياسي من خلال عدم وجود مؤسسات سياسية مستقرة وضعف ثقافة التداول السلمي للسلطة نتيجة سيادة القيم الاجتماعية المتخلفة كالقبلية والطائفية والنزعة العنصرية حيال الآخر ، فضلا عن شيوع ظاهرة الانقلابات العسكرية وسيطرة العسكر وانتشار ثقافة العنف السياسي في المجتمع أو نتيجة للتدخلات الغربية المستندة إلى مصالح اقتصادية وسياسية تديم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في مجتمعاتنا العربية ، أو نتيجة ضعف الهوية

الوطنية والناتجة عن تغليب الهويات الضيقة (الطائفية ، القبلية ، العنصرية) على حساب الانتماء الوطني العام .

أما الفصل الثاني فقد ركز على دراسة التعددية الحزبية في العراق بعد 2003 في ثلاث مباحث (الأول) تناول جذور التعددية الحزبية في العراق ، وأما (المبحث الثاني) فقد تناول دوافع نشوء التعددية الحزبية في العراق عبر تركيزه على الدوافع السياسية الناتجة عن تعدد القيم ، والأفكار، والمعتقدات، والثقافات، والأيديولوجيات ، والمبادئ السياسية التي يمكن أن تتطور تأثيراتها بتفعيل الانقسام وتصل إلى مرحلة الصراع الشديد فضلا عن الدوافع الاجتماعية الناتجة عن انقسام البنية الاجتماعية والدوافع الثقافية الناتجة عن تعدد الثقافات بين تقليدية ، ورعوية ومساهمة فضلا عن الدوافع الطائفية ،والعنصرية،وأما (المبحث الثالث) فتناول المحفزات الخارجية التي دفعت لنشوء التعددية الحزبية في العراق .

أما الفصل الثالث فقد تضمن واقع ، وطبيعة البرامج الحزبية في العراق في أربعة مباحث تناول الأول واقع الحياة الحزبية في العراق ، أما الثاني فهو يتعلق بالأحزاب ذات التوجهات الإسلامية وأما الثالث فقد اختص بالأحزاب ذات التوجهات القومية وأما المبحث الرابع فقد تناول الأحزاب ذات التوجهات العلمانية .

وأما الفصل الرابع فتضمن دراسة أَثـر التعددية الحزبية في الحياة السياسية العراقية بعد 2003 وفيه أربعة مباحث إذ تم تناول أثـر الأحزاب السياسية العراقية في تعزيز الوحدة

الوطنية في المبحث الأول ، وتم تناول دور الأحزاب السياسية في تعزيز الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة في المبحث الثاني كما تم في المبحث الثالث دراسة دور الأحزاب السياسية في بث قيم التسامح وألتكارُهْ في المجتمع العراقي وفي المبحث الرابع تناولنا دور الأحزاب السياسية في رسم وصنع السياسة العامة في العراق بعد 2003.

وفي الختام لابد من التأكيد على أن هذا الجهد العلمي لا يعدو أن يكون خطوة أُولى في طريق البحث العلمي في موضوع التعددية الحزبية وعلاقتها بظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 ، ومن المؤكد أن هذا العمل قد إعتوَرَتْهُ الكثير من الصعوبات الناتجة عن قلة

المصادر وحداثة الموضوع وتضارب الأفكار والآراء ، وهذا يعفي الباحث من جهد الوصول إلى الكمال إذ أن الكمال غاية لا تدرك فهو لله تعالى وحده ومنه نستمد العون والتوفيق .

الباحث

الفصل الأول

التأطير النظري لماهية التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003

الفصل الأول

تأطير نظري لماهية التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي

تمهيد:

تواجه دراسة التعددية الحزبية في العراق وعلاقتها بالواقع السياسي تعقيدات كثيرة من الناحية العلمية ، والعملية ، لغموض المفهوم ، وحداثة العمل بالديمقراطية وارتباط الظاهرة الحزبية بها فضلا عن التعددية ، أو الثنائية الحزبية فنحن أمام أزمة فكرية تجتاح الفكر السياسي الحزبي في العراق ناتجة عن البناء على الحزب الواحد ،والانتقال الفجائي إلى العمل بالتعددية الحزبية في ظل العمل بالديمقراطية في الواقع العراقي مع تعدد الأحزاب العراقية منذ نشأتها حتى اليوم وهي ليست وليدة المرحلة السابقة بل لها امتداداتها التاريخية ، والأمر منوط بمدى تَجذُّر الحالة السابقة في الواقع السياسي العراقي ، وبما وصل إليه البناء الفكري للأحزاب السياسية العراقية كلا ، أو بعضا ، أو حتى أعضاء في أحزاب وهذا كله يجعل البيانات حول تقييم الواقع السياسي الحزبي الحالي غير دقيقة ويصعب الوصول إليها .

ومن التعقيدات التي تواجه موضوع الدراسة غياب الأُطر القانونية ، والدستورية التي تبنى عليها الأحزاب ، وتقوّم عملها ، وتضبط تحركاتها ، والتزاماتها في داخل السلطة ، وخارجها وطرق تمويلها ، وأيديولوجيتها ، وارتباطاتها الداخلية ، والخارجية ، وتركيبة حياتها الداخلية، وكيفية تنظيمها ، والفئات ، والعناصر التي تدخل في تركيبها ، وبرامجها الحزبية ، وإستراتيجيتها ، وعلاقتها بالأحزاب الأخرى وغير ذلك فالمسألة يكتنفها الغموض الشديد مما يجعل من الدراسة على درجة من الصعوبة .

المبحث الأول

مفهوم التعددية الحزبية

أولا :- دراسة في المفهوم

1- مفهوم التعددية الحزبية

ينطوي مفهوم التعددية الحزبية على مستويات متعددة من الفهم (لغة واصطلاحا)

فالتعددية لغة: تعني الكثرة في الشئ من العدد والعديد والعديدُ النِدُّ ، والقرن كالعِدُ والعِداد بكسرهما ومن القوم من يُعد فيهم والعديدة الحصة ..... وعدّان الشئ بالفتح والكسر زمانه وعهده أو أوله ، وأفضله[1] .

فقوله(الكثرة في الشئ) أي الكثرة في العدد والأسماء والصفات والأشكال والأفعال ومن هنا فالتعددية تحصل بمجرد وجود عدد وقوله (الند) يعني أن كل واحد ممن تتحقق بهم التعددية هو مقابل للآخر ، ولا يجتمع معه مع تضمن اللفظة معنى الضدية والعداوة مع التكافؤ بين الأطراف.

فقوله (من القوم من يُعدّ فيهم) يعني أنه لا يكون أي واحد ممن يتحقق بهم العدد منه إلا بمؤهلات تؤهله لذلك فالتعددية مكونة من أطراف ترتفع بكل واحد منهم صفات تجعلهم من مكوناتها ويقال أيضا (العديدة الحصة) إذا ربطناها بالعدد كما هو تركيب اللفظ وما صيغت منه مادته فيكون المعنى أن كل واحد هو حصة من الواقع أو له حصة منه فأما أن يكون سببا في التركيب على المعنى الأول أو سببا في التجزئة على المعنى الثاني ، وقوله (زمانه وعهده) بالبقاء مع مادة (عدد) يعني أن تحقق التعددية يكون في ظرف زمني محدد وفي عهد معين ، وقوله (أَوَلُهُ

(1) الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، م1ج1 ، دار الفكر ، بيروت ، 1982 ، ص ص 312- 313 .

وأفضله) مع الحفاظ على مادة اللفظة يمكننا أن نقول أن العدد يتجسد بمن له السبق والأفضلية بما يقربهم إلى النخبة .

وأما اصطلاحا فيراد بالتعددية (وجود ثلاثة أحزاب ، أو أكثر تمارس نشاطاتها السياسية في مجتمع معين)[1] ،وقد عرَفت بأنها (وضع لا تكون فيه الهيمنة حكرا على جماعة سياسية، أو أيديولوجية،أو فكرية،أو إثنِية واحدة)[2] كما تم تعريفها بأنها(تعدد الجماعات السياسية التي تتبنى مفاهيم متميزة عن بعضها فيما يخص الواقع والمستقبل السياسي للوطن داخل المجتمع الشامل)[3] كما عرَفت بأنها (هي وجود أحزاب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تمثل قوى اجتماعية متباينة تتنافس فيما بينها من أجل كسب الرأي العام تمهيدا للوصول عن طريق السلطة إلى تحقيق ما تنادي به من أهداف وبرامج وما تدعو إليه من القيم)[4] ، وعرفها البعض بأنها (نظاما يوجد فيه أكثر من حزبين)[5] والتعددية الحزبية لا توجد إلا إذا وجدت قوى اجتماعية لها مصالح مختلفة تمتلك رؤى سياسية مختلفة ، وتتنافس للوصول إلى السلطة أي إن وجدت تعددية اجتماعية-سياسية ، والتعددية تتحقق مع عدم وجود روابط بين تلك الأحزاب ، فعناصرها ذات توجهات واتجاهات مختلفة ، وغير متلاقية وإذا كانت كذلك فمردوداتها تدفع باتجاه عدم الاستقرار السياسي هذا إذا لم تكن متنافرة وإلا فلا تلتقي ، ولا تجمع بنظام وليست من التعددية بشئ وانعكاساتها ستكون سيئة جدا ،ولعل مسألة النظام ستخفف من غلوائها لتوحيد الجهود باتجاه تحقيق هدف واحد وهو هدف النظام السياسي ،وكيف يكون ذلك إذا كان لكل واحد من هؤلاء هدفه الذي يسعى إلى تحقيقه فاذا كان فيها ما فيه إختلاف فلابد أن

(1) طارق علي الربيعي ، الأحزاب السياسية ، مطابع التعليم العالي ، الموصل ، 1990 ، ص 397 .

(2)Robert A.Dahl , Pluralist Democracy in the united states: conflict and consent ,(Rand mcnally) Chicago , 1967 , p 150-151.

(3)عامر حسن فياض ، فكرة التعددية السياسية في العراق الحديث – الصيرورة والبواكير ، مجلة دراسات عراقية ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجي ، العدد الأول ، السنة الأُولى ، بغداد ، 2005 ، ص6 .

(4) رياض عزيز هادي ، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، سلسلة آفاق "11" ، الطبعة الأُولى ، بغداد ، 1995 ، ص69 .

(5) آرنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسني زينة ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، مطبعة الفرات للنشر والتوزيع، ط1 ، بغداد – بيروت ، 2006 ، ص103 .

يكون فيها ما فيه الاتفاق وهو المصلحة القومية العليا للدولة[1] .

فالفارق بين هذه الأجزاء متحقق ، وهو جزء من مضمون لفظة التعددية ،والتي يراد بناء الفكر السياسي العراقي الجديد عليها بعيدا عن التقارب ، والاعتماد المتبادل ،والتفاعل فيما بينها فهي مجموعة من العناصر تتمسك بالوظيفة الحزبية ، وتحاول تحقيق أهدافها بطرقها الخاصة وهي تخضع لتغيرات ، وتَبدُلات تفرضها طبيعة الظروف السياسية عليها فهي تتغير باستمرار[2] أي أنها غير مستقرة في ذاتها ، وهذا الخلل ضمن الطبيعة الحزبية الحالية لابد أن يكون موجودا في الساحة السياسية ومؤثرا على الحياة السياسية فيمتد ليكون تجسيدا لعدم الاستقرار السياسي ،فالتعددية إذن تتجسد بوجود عدد من الأجزاء لا يوجد فيما بينها تجانس تام ، وإن وجد قدر معين من التشابه بينها[3] مع خلوها عن الأُطر والحدود لعملية التفاعل التام فيما بينها .

2- مفهوم نظام التعددية الحزبية :-

تفهم ظاهرة التعددية الحزبية باعتبارها كل مركب من أجزاء شبه مترابطة في حركتها ومنظمة ومتفاعلة فيما بينها وبما يوصلها إلى مستوى النظام بحسب نظرية النظام بعد ارتقاء تلك الأجزاء إلى مؤسسات تُنْشَأُ ، وَتُبنى ضمن حدود ، وضوابط معينة تفرزها التوافقات بين العناصر المركّبة للنظام باختلاف تطلعاتها ، ومما عُرّف به النظام الحزبي بأنه (نظام تتنافس فيه عدة أحزاب للوصول إلى الحكم إذ لا يستطيع حزب لوحده أن يتولى السلطة بدون مشاركة أحزاب أخرى يتفق معها في إدارة شؤون السلطة)[4] وواقعنا السياسي الحزبي إلى الآن لم يصل إلى طور النظام ولازال في مستوى الظاهرة فلم تُأَطَّر الظاهرة الحزبية بقانون يرتقي بها إلى هذا المستوي وعرفها بعضهم بأنها (نظام تنافسي تسعى الأحزاب فيه للحصول على أغلبية أصوات الناخبين

(1) ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، ط1 ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان،2004 ،ص 61.
(2) حسن صعب ، علم السياسة ، ط5 ، دار العلم للملايين ، لبنان ، 1977 ،ص ص52 - 53 .

(3) شعبان الطاهر الأسود ، علم الاجتماع السياسي ، ط1 ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1999 ،ص ص49- 50 .
(4) حسان محمد شفيق العاني ، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، 2007 ، ص271 .

والوصول عبر ذلك إلى السلطة دون التفريط بالمعارضة المنظمة المعترف بها رسميا)[1] هذا في الديمقراطيات المثالية التي تعمل فيها ثلاث مجالات بالتساوي ، فالأحزاب تمثل الشعب ، والشعب يعبر عن نفسه بالأحزاب ، والأحزاب تتنافس فيما بينها لتؤلف حكومة ،وتؤدي الحكومة مهمتها بطريقة دستورية كما قال ريمون آرون في كتابه (مجتمعات قديمة ودول حديثة)وهذا يعتمد على ما يقدمه نظام الحكم من المشاورات الواسعة ،والمتساوية،والمحمية،وذات الالتزام المتبادل في نطاق تصرفاته(2) .

ومن ثم إذا لم تبلغ تلك الأحزاب درجة المؤسساتية ، فلابد من وجود علاقة بينها على أقل تقدير للوصول إلى حالة من التفاعل المتبادل وظيفيا بشكل منتظم لنصل إلى تركيبة واحدة مندمجة قدر الإمكان لإبعاد شبح عدم الاستقرار السياسي الذي ينشأ في هذه الحالة بكسر الترابط بين الأحزاب لتكوين كيانات مستقلة تماما لكل منها هدفها الذي لا تلتقي به مع الأهداف الأخرى وهذا غاية في الفوضى ، والاضطراب فالأحزاب التي ستصل إلى السلطة ستتجه باتجاه وأحزاب المعارضة ستتجه باتجاه مقابل فيحصل التنافر ، والنتيجة استعمال القوة من احدهما ،أو كليهما ، والدخول في دوامة العنف فاذا لم يكن لدينا نظام حزبي يتمتع باستقلال ذاتي نسبي تتفاعل فيه كل الأجزاء المركبة له ويكون تأثيره أكثر فاعلية من تأثير عناصره ، فالنتيجة ستكون غير محمودة(3) .

ثانيا- تجسد التعددية وتأثيرها :

1- تجسد التعددية :

لعل من الأسئلة التي تُثار في هذا الإطار تتعلق بالمعيار الذي تتحقق من خلاله التعددية

(1) صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، جامعة بغداد ، بغداد ، 1990 ، ص248 .
(2) نقلا عن تشارلز تيللي ، الديمقراطية ، ترجمة محمد فاضل طباخ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2010 ، ص67 .
(3)Almond , Gabriel and powell , comparative politics , a developmented approach , Boston , litt , Brown , 1966 , p4-5 .

الحزبية فهل هو مجرد السماح للأحزاب في العمل الحزبي في الساحة السياسية وبغض النظر عن أعدادها وبرامجها ومرجعياته الأيديولوجية ؟ أم لابد أن يترافق ذلك مع تقنين ذلك الحق ليشمل حق المشاركة في الانتخابات فتكون العبرة بعدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات فان كانت أكثر من إثنين فهي تعددية حزبية وإن كانت إثنين فهي ثنائية حزبية .

ففي بريطانيا الأنموذج الأقوى لنظام الثنائية الحزبية تكون العبرة بهيمنة حزبين رئيسيين على الانتخابات العامة مع وجود أحزاب أخرى ذات دور ضئيل جدا[1] ، ومن الأحزاب البارزة فيها حزب المحافظين ، وحزب العمال ومن الأحزاب الغير بارزة حزب الأحرار، والحزب الاجتماعي الديمقراطي[2] ، وحزب الخضر ، وحزب الوطنيين، والحزب الشيوعي، وحزب العمال الثوري، ولكن فقهاء القانون قالوا أن المسالة وإن لم تشرع كذلك إلا أنها أصبحت عرفا دستوريا في بريطانيا ، ويقول احد فقهاء الدستور(إن الدستور برمته من عملية الانتخاب إلى الإجراءات البرلمانية يسلم بنظام الحزبين ولما كان يسلم بهذا النظام فهو يساعد في الإبقاء عليه) ومن هنا نعلم أنَّ الدستور البريطاني لا يمنع من وجود أحزاب أُخرى في الساحة السياسية البريطانية ، ولكن أصبح من المسلمات الدستورية إشتراك حزبين فقط في الانتخابات البرلمانية ، وفي مقابل ذلك فلا يوجد ما يمنع من إشتراك أحزاب أُخرى في الانتخابات البرلمانية ، ولكنه لم يبرز بروزا واضحا، فالمسألة تظهر وكأن المجتمع هو الذي جعلها تتجه بهذا الاتجاه فأصبحت عرفا إجتماعيا ، ومن ثم دستوريا وإن كانت الاتجاهات السياسية مبنية على التعددية الحزبية بوجود عدة أحزاب في الساحة السياسية فيكون لدينا بهذه الطريقة إنخراط (مروَّض) أو (متوازن) في السياسة إذ يتم إبعاد هذا الإنخراط من ألدخول في مواجهة مع تكامل النظام السياسي وإستقراره[3] . وأما الولايات المتحدة الأمريكية الأنموذج الأبرز الآخر في

الثنائية الحزبية فيوجد فيها فضلا عن الحزبين الرئيسيين الحزب الجمهوري ، والحزب الديمقراطي أحزاب أُخرى مثل حزب العمال ، والتقدم

(1) حسان محمد شفيق العاني ، مصدر سبق ذكره ، ص276 .

(2) طارق علي الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص394 .

(3) جون إهرنبرغ ، المجتمع المدني "التاريخ النقدي للفكر" ، ترجمة علي حاكم صالح ، حسن ناظم ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2008 ، ص ص 386- 388 .

وغيرها[1] ومن جملة ما دعا إلى ذلك حالة التوجه العام للمجتمع الذي يرى في الثنائية التعبير الواقعي لما يمكن أن يعتبر حلا لكل ما يعترض الواقع السياسي من مشكلات بأقصى حد من الكفاءة في النقاش بما يفضي إلى الوصول إلى نتائج أقرب إلى الواقع[2] فلا فرق من هذه الناحية بين الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا فلا يوجد فيها ما يحد من المسألة ولكنها أصبحت عرفا إجتماعياً ، وسياسيا فالحدود على هذا بين التعددية،والثنائية غير موجودة ومن خلال الثبات الذي تتمتع به التسمية ، وما يحصل به التفريق بين النظامين في أنظمة تعتبر نفسها المهد الذي إنبثقت منه تلك التراكيب فلابد من فرق جوهري بين النظامين بني عليه الفكر السياسي الغربي المعاصر فالعبرة لا في وجود الحزب وإنما بالقاعدة الجماهيرية التي يمتلكها فاذا لم يكن له ما يؤهله للفوز ولو بمقعد واحد في البرلمان فهو في حكم المعدوم ولا يحقق التعددية الحزبية بل هي ثنائية حزبية وإن لم توضع قيود دستورية على عملية الاشتراك في الانتخابات بل الحق ثابت له فدساتيرهم دساتير حقوق كما يقولون كما أن بعضها لم يبقى منه إلا الاسم ، وهذا كله يعود إلى دور المجتمع في صناعة الحياة الحزبية والسياسية[3] فالفقه الدستوري ، وفقهاء القانون ، والمفكرون، والكتاب ، والباحثون درجوا على ذلك ولم يتجاوزوه فلا زال التقسيم قائما كما أن الآثار المترتبة على كل واحد منهما ذات طبيعة مختلفة وليس هذا محل الكلام والبحث فيها .

2- تأثير التعددية:

بحسب الفقه الدستوري يكون النظام الحزبي تعبيرا عن الشكل الخارجي للسلطة الحزبية والذي تنبثق عنه السلطة العامة والذي يبقى بعد قيامها ليضم المعارضة الحزبية في مقابل الأحزاب الحاكمة .

ومن ثم فنحن أمام ثلاث سلطات السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة

(1) طارق علي الربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص394 .

(2) جون إهرنبرغ ، مصدر سبق ذكره ، ص389 . وينظر كذلك حسان محمد شفيق العاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ص275- 276

(3) منى فياض ، الكسي دو توكفيل والديمقراطية في أمريكا،معهد الدراسات الإستراتيجية،ط1،بغداد-أربيل- بيروت، 2007،ص ص29- 30 .

الحزبية بتأثير القوى الحزبية ضمن الحياة السياسية التي يوجدها النظام الحزبي وكل واحدة من هذه الثلاثة مركبة من مجموعة أحزاب متقابلة ، وهذا التقسيم ليس باعتبار مؤسسات السلطة الحاكمة والعلاقة بين تلك السلطات وإلا فيضاف إلى الأولين السلطة القضائية[1] حسب التقسيم المعروف بل الكلام في المؤسسات والسلطات السياسية المؤثرة في الساحة السياسية تأثيرا سياسيا خالصا، أما بالنسبة للسلطة التشريعية الحالية في العراق فهي تتكون من مجلس النواب ، ومجلس الاتحاد ، فأما مجلس النواب الذي هو الأساس في السلطة التشريعية فهو يتكون من مجموع الأحزاب التي إشتركت في العملية الانتخابية واستطاعت الفوز بمقاعد فيه والذي ينتخب قبل خمسة وأربعين يوما من تاريخ إنتهاء الدورة الإنتخابية السابقة[2] ،ويقوم بجملة مهام ولكل واحد من هذه الأحزاب تأثير فيها فيكون بهذا وعاء التجاذبات وهي إن أمكن إتخاذها ، وتحقيقها بصورتها الصحيحة التامة فسوف تتخلف عن وقتها إنْ كانت مُؤَطَّرَة بفترة زمنية محددة وهذا محذور لأنه لا يمكن تأخير قرار، أو رقابة ، أو إنتخاب رئيس الجمهورية، أو تعيين رئيس وأعضاء محكمة التمييز الاتحادية ، أو غير ذلك مما يقع تحت إختصاصات مجلس النواب ومما يخفف عن ذلك فيما يخص إتخاذ القرارات أنها تتخذ بالأغلبية البسيطة ، ومع ذلك فلا يمكن القول بعدم ردة فعل الأحزاب الأخرى إذا لم تكن راضية بهذا القرار فتحاول إصدار قرارات تصب لصالحها في مقابل هذا القرار لتقلل من خسائرها ، ومضارها من هذا القانون ، أو تجعله بلا فائدة أصلا وهذا يقود إلى التضخم في القرارات مع قلة جدوى الكثير منها، فيُفرّغ مجلس النواب من محتواه التشريعي[3]، أو تصدر منه قرارات تخدم مصلحة الأحزاب لا المصلحة العامة فيكثر إقتراح القوانين من تلك اللجان أَو من غيرها ويكثر إتخاذها وخصوصا مع كون مقترحات القوانين تقدم من عشرة من أعضاء مجلس النواب، أو من إحدى

(1) رياض عزيز هادي ، العلاقة بين السلطات الثلاث والدستور العراقي ، مجلة علوم سياسية ،جامعة بغداد ، العدد 33 ، السنة التاسعة عشر ، بغداد ، تموز /يوليو 2006 ،ص ص4- 5 .

(2) نبيل عبد الرحمن حيّاوي ، دساتير العراق الجمهوري ، دستور جمهورية العراق لعام 2005 ، ط2 ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، 2009 ، ص111 .

(3) أزهار عبد الكريم ، الديمقراطية الدستورية ، أوراق عراقية ، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية ، العدد "1" ، بغداد ، 2005 ، ص24 .

لجانه المختصة(1) وهذا ما له مردودات سيئة على إستقرارِ مجلس النواب وله أَثره في عدم الاستقرار السياسي.

وأما السلطة التنفيذية فهي تتكون من مجلس الرئاسة،ومجلس الوزراء وهذه تمارس صلاحياتها وفقا للدستور ، والقانون ، ورئيس الجمهورية ينتخبه مجلس النواب من بين المرشحين بأغلبية ثلثي عدد أعضائه وإذا لم يحصل ذلك يتم التنافس بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات ومع تعدد الأحزاب في مجلس النواب فان تحقيق هذه الأغلبية ليس بالأمر السهل بل الأمر ستنتابه المماطلة والتجاذبات إذا لم تكن هناك أغلبية بارزة لكتلة نيابية ولهذا مردودات سلبية على الحياة السياسية، فتؤثر باتجاه عدم الاستقرار السياسي بسبب بقاء المنصب شاغرا خارج المدة المحددة وهي ثلاثون يوما من تاريخ أول إنعقاد للمجلس وهو ما حصل في الانتخابات التشريعية لعام 2010.

وأما مجلس الوزراء فهو يتحمل العبء الأَكبر وما يتعرض له من عرقلة ،أو تلكؤ في تكوينه أو في أدائه الوظيفي سينعكس سلبا على الاستقرار السياسي ، وتأثير الأحزاب عليه واضح سواء من داخله ، أو من خارجه فهو يتكون من مجموع الأحزاب وهو المسؤول عن تخطيط وصنع وتنفيذ السياسة العامة(2) ،ومن جملة المشاكل التي ستعترض طريقه التنافس على الوزارات وخضوع كل وزارة للحزب الذي ينتمي إليه وزيرها لا إلى رئاسة الوزراء وهذا تفكك في مجلس الوزراء فلا يستطيع أداء مهامه الملقاة على عاتقه ، ولا يستطيع تحمل مسؤولياته في تحقيق المصلحة العامة بالإضافة إلى محاولة الأحزاب تحقيق مصالحها الخاصة من خلال وزرائها ، وهذا إضطرابٌ يقود إلى عدم الاستقرار السياسي داخل المجلس وخارجه .

وأما السلطة الحزبية والمتمثلة بالنظام الحزبي ، والتي تضم الأحزاب السياسية العاملة في الساحة السياسية بما فيها قوى المعارضة التي لم تستطع الفوز بالانتخابات وهذه التركيبة أيضا

(1) نبيل عبد الرحمن حياوي ، مصدر سبق ذكره، المادة 60 ثانيا، ص113 .

(2) دساتير الدول العربية ، ط1 ، منشورات الحلبي الحقوقية للطباعة والنشر وتوزيع الكتب القانونية ، بيروت ، 2005 ،ص ص500-501.

تتكون من القوى المتجاذبة فهي غير مستقرة في نفسها وعدم إستقرارها ينسحب إلى عدم إستقرار الحياة السياسية برمتها فكل واحد منها يحاول تسيير الحياة السياسية على مشيئته الخاصة ولها تأثيراتها من الخارج على السلطتين التشريعية ، والتنفيذية باتجاه مصالحها الخاصة وهذه السلطة إذا لم تتأَطَّرُ بأُطُرٍ قانونية تُقوّم عملها فستكون مردوداتها غير محدودة وهذا لا يكون بدون تعميق ثقافة التعددية التي لا تعني إلا الانضباط في حد ذاتها .

ثالثا- نظريات الفكر الليبرالي في التعددية الحزبية وإمكانية تطبيقها:

1-النظريات المُفَسِّرَة للتعددية الحزبية :

أ- نظرية (التعددية جوهر الحزبية) :-

من النظريات التي بُنِيَ عليها الفكر الليبرالي الديمقراطي المعاصر فيما يخص التعددية الحزبية قولهم أن(التعددية جوهر الحزبية)[1] والمفكرون ،والفلاسفة الغربيين هنا لا يجدون في الحزب الواحد نظاما حزبيا بل هو يُلغي النظام الحزبي باحتكاره السلطة ، وحله سائر الأحزاب السياسية فتنتفي الوحدات المتعددة وتنتفي العلاقات التي هي الأساس في تشكيل النظام الحزبي ، ومن المعلوم أن مصطلح نظام ينطوي على التفاعل بين عنصرين ، أو أكثر[2] فالديمقراطية الليبرالية الغربية المعاصرة تتميز بارتكازها على التعددية ، وتمحورها حولها مما يسمح بالقول أن الفكر السياسي الليبرالي الغربي يتميز باعتماده التعددية أساسا للحزبية فهي تشير إلى النزعة التي تعتبر أصالة التعددية عاملا جذريا في تشكيل النظام الحزبي، فيتجسد النظام الذي من شأنه أن يضمن للأفراد التمتع بحرياتهم ، والذي تتطور على أساسه شخصية النظام المراد إقامته بعد

أن كان المشروع المركزي للتعددية يتوخى أنْ يفسر كيفية تنظيم المصالح الخاصة والتعبير عنها من دون السياسة المجتمعية[3] .

(1) رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، ط2 ، جامعة بغداد ، بغداد ، 1989 ، ص280 .

(2) أحمد عطية الله السعيد ، المعجم السياسي الحديث ، شركة بهجة المعرفة ، بغداد- بيروت ، بدون تاريخ ، ص 310 .

(3) جون إهرنبرغ ، مصدر سبق ذكره ، ص377 .

وعلى هذا الأساس فان التعددية الحزبية تشير إلى كل فكر ، أو سلوك يتبنى مثلا سياسيا أعلى قوامه الإيمان بالمشاركة السياسية ، وممارستها ، وتطويرها، فالتعددية تشير إلى واقع حزبي ضمن هذا المنتظم لتشكيل نظام يمكن دراسته ، والنظر فيه ، ومناقشة أفكاره ، والمعتقدات التي انطلق منها ومتابعة المؤسسة الحزبية كمجموعة معارف إنطلاقاً من تلك النظرية ، ولكن المجتمعات متنوعة من ناحية طبيعتها ، وخصائصها الذاتية ،ومتباينة من ناحية درجات تطورها كما أن تلك النظريات بُنيت على أساس معطيات إنتُزِعَتْ من مجتمعات غربية متقدمة أمكن أن تنطبق تلك النظريات عليها،وينبغي معرفة مدى إنطباق هذه النظريات على الواقع العراقي ويكون ذلك إذا إمتلك مختصونا في مجال علم السياسة نصوص ، ومعلومات في الأنثروبولوجيا السياسية العراقية بمعرفة التطور البيولوجي الحضاري الذي وصل إليه بلدنا ، والعلاقات البيولوجية بين الأطياف المكونة له والمبادئ التي تحكم علاقات الأطراف التي تدخل في تكوينه بعضها مع البعض الآخر[1] من خلال الدراسة الاجتماعية للقيم ، والأحكام ،والسلوك الإنساني ، والعادات ، والتقاليد وكل تنظيم إجتماعي كالقبيلة والعشيرة بتحليل القطاعات الاجتماعية العراقية .

ب - نظرية (لا ديمقراطية بلا أحزاب) :-

قال مارسيل فالين في نظريته (لا ديمقراطية بلا أحزاب) حيث لا يمكن مناقشة إلغاء الأحزاب السياسية دون إزالة الديمقراطية معها فلا يمكن وجود ديمقراطية بدون أحزاب[2] وهذا إنما يكون في الديمقراطيات التمثيلية الأكثر إستعمالاً في أغلب الدول وهذا الذي ذكره فالين هو المعمول

به في الوقت الحاضر فلا توجد دولة تدّعي الديمقراطية هي خالية من الأحزاب كما أنه ذكر لفظة أحزاب بالجمع ، والجمع في لغتنا إنما يتحقق بثلاثة فما فوق ، وأما في اللغة الانكليزية التي لا يوجد فيها مثنى فهذه الصيغة تستعمل للمثنى والجمع ومع إنه لم يقيدها بقيد يدل على التثنية فيكون

(1) دينكن ميتشيل ، معجم علم الاجتماع ، ط1 ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت 1981 ،ص ص22-23 .

(2)Marcel waline-les partis contre la Republique Edition Rousseaute cie-paris , 1948 ,p43-44 .

المراد بها أكثر من حزبين فوجود أكثر من حزبين في الساحة السياسية هو ما إقترنَ به المنهج الديمقراطي كما أن المعروف عن الحرية أنها هي جوهر الديمقراطية[1]، والمطابق للحرية السياسية وجود عدة أحزاب في الحياة السياسية الحزبية من دون وضع قيود قانونية ، أو دستورية على تشكيلها ، أو حرية عملها فالمنتظم الليبرالي الغربي ، والأمريكي على وجه الخصوص مبني على الحرية السياسية الحزبية ، وهذا ينطبق على مبدأ (الحريات الأساسية المتساوية)[2] حيث تتساوى على أساسه حريات الأفراد بما يتسق مع مخطط حريات الآخرين ، وأيضا يتفق مع مبدأ (مساواة الفرص المنصفة)[3] حيث تتاح الفرص ، والمناصب ، والأوضاع ، والعمل للجميع فيتم إستيعاب حالات الإجحاف الاجتماعي ، والاقتصادي ، والسياسي ، والثقافي ، واستقصائها وصولا إلى حالة الكمال التام تحت (مبدأ الاختلاف)[4] حيث تترتب تلك المبادئ باعتبار الأولوية فيما بينها فتتقدم بحسب الترتيب ، ويمكننا إعتبار هذه النظريات ، والمبادئ مصممة للإجابة عن تساؤلات مفادها لماذا ، وما هي ، وكيف تكون مبادئ التعددية الحزبية، فتتمخض لدينا المؤسسة الحزبية المطابقة لتلك النظريات ، وتلك المبادئ والتي هي معايير توظف لتقويم التعددية الحزبية من الناحية التقنية ، والوظيفية فتجمع بين المفاهيم الفكرية، والفلسفية المعقولة ، والشاملة ، وبين الرؤى القائمة على القيم الأخلاقية والجمالية التي يتوجب السعي ورائها في الحياة البشرية كما يرونها .

ومن هنا نعلم أنه لا يعني الأخذ بتلك النظريات في العراق الوصول إلى حالة الاستقرار السياسي التام مباشرة بل لابد من وصول الأحزاب العاملة في الساحة السياسية العراقية إلى حالة التكامل فيما يخص تبني التعددية والإيمان بها .

(1) منذر الشاوي ، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية ، ط1 ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2000 ، ص141.

(2) كولن فارلي ، مقدمة في النظرية السياسية المعاصرة ، ط1 ، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي ونجيب الحصادي ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، 2002 ، ص35 .

(3) المصدر نفسه ، ص35 .

(4) المصدر نفسه ، ص35 .

2- التعددية الحزبية وإمكانية تطبيقها:

واقعية النظرية وعمليتها وموضوعيتها وإمكانية العمل بها تفتقر إلى معرفة الواقع الاجتماعي المراد تفعيلها فيه والمرحلة الزمنية المراد جعلها ظرفا له فالمجتمع هو الحياة نفسها ، إنه الصراع والنشاط الخلاّق والعمل الواعي والعلاقات المادية بين الناس ، وهو في الوقت نفسه إتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات في ظل ظروف وإمكانيات موضوعية وذاتية معطاة[1] فالارتقاء بالنظام الحزبي العراقي الذي لم يعرف إلا العمل بالحزب الواحد طيلة الفترة السابقة إلى مصاف النظام الحزبي الغربي يفتقر إلى التدرج بالعمل بالتعددية بالإضافة إلى إجرآتٍ أُخرى أكثر تقدما للوصول إلى حالة متقدمة من الاستقرار السياسي كما أن اختلاف الغرب بين عامل بالتعددية التي كان من نماذجها الأكثر بروزا كلا من فرنسا وايطاليا وألمانيا وهولندا والبرتغال كما عمل بالتعددية بلدان من العالم الثالث كبعض دول أمريكا اللاتينية وتركيا وغيرها بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول أُخرى مثالا للثنائية الحزبية[2] يجعل من الصعب تحديد النظام الحزبي الملائم للواقع السياسي العراقي في هذه الفترة خصوصا . كما أن الأقرب إلى الواقع العمل بالتعددية الحزبية لا على أساس الفصل بين الفرد وبيئته الاجتماعية بل تعمل على إدماج الفرد في بيئته الاجتماعية من دون إخضاعه لسلطة الدولة المطلقة إنسجاماً مع الطريقة الغربية في النزول عند تطلعات مجتمعاتهم[3] ،وخصوصياتها عند اعتماد نظام معين في مراحله الأُولى ليحصل الانسجام بين النظام الجديد وذلك المجتمع اعتبارا بالأعراف

والعادات والتقاليد المعتمدة في تلك البلدان . ومن المعلوم أن نظام التعددية الحزبية المطبق في هذه البلدان الأُوربية لا يمكن إلا أن يحمل على آثار التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي فيها .

ومن ثم فإمكانية العمل بالتعددية الحزبية باعتماد المنهج الديمقراطي الذي استوجبته يفتقر إلى التنمية أو التحديث والتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي[4] لإقامة نظام حزبي تعددي مبني على تقبل الآخر للوصول إلى حالة استقرار سياسي متقدم .

(1) صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أُسسه وأبعاده ، مصدر سبق ذكره ، ص100 .

(2) حسان محمد شفيق العاني ، مصدر سبق ذكره ، ص276 .

(3) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر ، بغداد ، 2001 ، ص351 .

(4) محمد المنصوري ، الإصلاح والشرط الديمقراطي "نظرية الإصلاح وحظوظ التطبيق ، مجلة أقلام إماراتية ، مركز الإمارات للإعلام والدراسات ، أيلول ، 2006 ، ص4 .

فإقامة التعددية الحزبية في العراق ممكن أن توصل إلى حالة من الاستقرار السياسي إذا كانت قادرة على إخلاء الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من كل الأزمات التي يمكن أن تعصف بالحياة السياسية ويعتمد ذلك على قدرة النظام السياسي على الاستحداث والقدرة على التعبئة والبقاء كما انه يعتمد على الميل نحو تحقيق المساواة بالمساهمة الشعبية بالنشاطات السياسية وتحت ظل سيادة القانون بتطبيقه على الجميع بدون تمييز وإذا تحقق كل ذلك كان تطبيق هذا النظام أكثر نفعا .

المبحث الثاني

مفهومي الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي

أولاً-المفهوم

1- مفهوم الاستقرار السياسي :

الاستقرار السياسي حالة تختلف بحسب الأنظمة ، والأزمنة ، وبحسب الطرق المتبعة في تحقيقها حتى في النظم الديمقراطية فهي تخضع لطبيعة الأنظمة ، وتفاعلاتها ، وتعقيداتها ، ومقدار ما وصلت إليه من تطور اقتصادي ، واجتماعي ، وسياسي ويعتبر البحث في الاستقرار ،

وعدمه المرتبط بالتعددية الحزبية الطريق المؤدي للكشف عن كل مواطن الخلل ، والإشكاليات التي تنتاب الحياة السياسية ، والحياة الحزبية ، والوقوف على أسبابها بعد تشخيصها تشخيصا علميا دقيقا وهكذا فالاستقرار لغة مأخوذ من قرّ يقال قرّ بالمكان يقرّ بالكسر والفتح قرارا وقرورا وقرّا وتقرّة ثبت وسكن ، والقرار والقرارة ما قُر فيه والمُطْمئن من الأرض ، والإقرار الإذعان للحق ، واقره في مكانه واستقر[1] .

وهذه الكلمات تدل على أنه لابد من وجود بيئة تستقر فيها الأشياء ، وشئ قابل لان يستقر ليحصل بعد ذلك الاستقرار وهذا لا يحصل إلا في الأشياء المتلائمة ، ويتجسد بالنزول

(1) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، مصدر سبق ذكره ، م2 ، ص ص115- 116 .

عند الواقع والإتيان بشئ ملائم للواقع ليستقر فيه ويحصل الاستقرار وإلا فالمنحدِر لا يستقر فيه شئ ، والقلق المضطرب لا يستقر في مكان ويتحقق بهذين،أو بأحدهما عدم الاستقرار ولا يتحقق بهما أو بأحدهما الاستقرار .

ومن ثم فلا بد في موضوعنا من بيئة إجتماعية-سياسية قابلة لأن يستقر فيها نظام ،ولابد من نظام قابل لأن يستقر في هذه البيئة للملائمة فيما بينهما ليحصل الاستقرار النسبي ليتم إيجاد نظم تمكن من التقدم في الميادين الإقتصادية والإجتماعية باعظم سرعة[1]وإلا فسوف يحصل التنافر وعدم الاستقرار السياسي .

وأما إصطلاحا فيمكن تعريف الاستقرار السياسي على أنه (ظاهرة تنتاب المؤسسات السياسية ، والدستورية ذات طبيعة متغيرة ، ومعقدة تلعب الظروف الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية دورا في تحقيقها)[2]كما يمكن تعريفه بأنه(ظاهرة إستقرار الثقافة السياسية في إستجابة ،وتفاعل الأفراد معها باعتبارها نتاج تاريخ المجتمع من حيث قيمه،ومبادئه ،وتجارب مؤسساته السياسية ، وغير السياسية ، والتنشئة الاجتماعية- السياسية التي ينشأ عليها)[3] ويمكن تعريفه على أنه (ظاهرة تتحقق بالتأطير القانوني ، والدستوري للصراعات السياسية بين الأطراف

السياسية المختلفة لتحقيق الثبات والاستمرارية ، والاندماج داخل المؤسسات السياسية ، والدستورية ليكون النظام في حركة مستمرة ، ومتفاعلة بانتظام)[4] .

فالاستقرار السياسي يعتمد على طبيعة العملية السياسية ،والتفاعلات السياسية التي تجري داخل النظام السياسي وطبيعة التأطير القانوني ، والدستوري المتعلق بتلك التفاعلات ،والعلاقات التي تربط بين الأطراف المختلفة العاملة في الساحة السياسية .

2- مفهوم عدم الاستقرار :- يمكن تعريف عدم الاستقرار بأنه (حالة يصعب خلو

(1) صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي اسسه وأبعاده ، مصدر سبق ذكره ، ص249 .

(2) رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، مصدر سبق ذكره ، ص ص291 - 292 .

(3) حسين علوان البيج ، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (223) ، بيروت ، 1997 ، ص102 .

(4) حسين علوان ،مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية"النموذج الافريقي،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،بغداد،1996، ص15

أوضاع المجتمعات منها بسبب روح الكراهية ،والبغضاء بين أطراف النزاع والتي يمكن أن تخلق الظروف المآتية لحرب عامة)[1] كما يذكر ذلك دانيل كودر ، وعدم الاستقرار قد يكون سياسيا ، أو إقتصاديا ، أو إجتماعيا ، أو أمنيا فهو بحسب ما يتعلق به ومن خلال نظرية الصراع لهوبز وهي إحدى منطلقات الفكر الليبرالي الغربي والتي تقول بأن(المجتمع البشري هو في حالة صراع،وحرب مستمرة)[2] والتي يوافقه عليها ماركس الذي إعتقد بأن جوهر الصراع يكمن في التضارب والتناقض بين مصالح الطبقات الاجتماعية التي تقود إلى الصراع الطبقي الدائم بفعل تقرير طبيعة العلاقات الإنتاجية التي يكونها الإنسان مع وسائل الإنتاج[3] ، نستطيع أن نقول أن للصراع جذوره في العلاقات الاجتماعية ، والحياة الإنسانية ويعتبر مبدأ من مبادئها قائم بذاته ولا يمكن فصله عنها وبحسب :

ا- نظرية (تنازع البقاء) التي تدل على الصراع من أجل البقاء .

ب- (النظرية العرقية) التي تنقل الصراع من المستوى الفردي الى المستوى الجماعي .

فان للصراع أساسا بيولوجيا بدرجة ما .

فمن التعريف الأول نعلم أن هناك تلازم بين عدم الاستقرار ، والصراع فأينما وجد الصراع وجد عدم الاستقرار وإذا أمكن أن يكون للصراع أساسا بيولوجيا ولا تنفك عنه العلاقات الفردية والجماعية فانَّ ظاهرة الاستقرار تكون نسبية ، فدرجة عدم الاستقرار التي وصلت إليها دول العالم الثالث هي أشد منها في دول المنتظم الليبرالي الديمقراطي الغربي التي لم تكن لتصل إلى ما وصلت إليه إلا بخطة عقلانية بالنزول للواقع إعتمادا على عقلانية الأطراف السياسية والاجتماعية لضمان الحصول على أدنى مستوى من المنفعة ، وتحقيق الخير العام بالحصول على خيرات المجتمع الأولية من الحقوق والحريات السلطات والفرص ، الدخل والثروة ، وإحترام الذات . ورغم تعدد النظريات التي قيلت في هذا الموضوع إلا أنَّه يمكن القول أنها تجسد الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الغربي ، والتركيب البيولوجي لمن هو مندرج تحت لوائها فتخرج بهذا عن الواقع

(1) .سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، بدون تاريخ ، ص374 .

(2) انظر ، جيمس دورتي ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي ، ط1 ، المؤسسة الجامعة للدراسات ، بيروت ، 1985 ، ص326 ، كذلك ينظر ، ميشيل مان ، العلوم الاجتماعية ، ترجمة عادل مختار الواري ، سعد عبد العزيز ، ط1 ، مكتبة الفلاح، بيروت ، 1994 ،ص ص143 -144.

(3)موريس دوفرجيه ، مدخل إلى علم السياسة،ط1 ، ترجمة جمال الأتاسي، سامي الدروبي ، المركز الثقافي العربي،بيروت،2009،ص22.

الموضوعي العلمي في بلدان دول العالم الثالث فهي نظريات فلسفية فكرية تنطبق على بيئة معينة بعد أن جاءت نتيجة جملة من التحولات والتغيرات والتبدلات لعشرات السنين تتلائم مع الظروف والأحوال التي مرت بها بلدانهم فيمكن تصنيف مجتمعاتهم على أنها (مجتمعات مندمجة تتسم باجماع الرأي والتجانس الثقافي) أو(مجتمعات منظمة تتسم بافتراق الرأي والتعدد الثقافي)[1] كما أنها لم تأت لتبديل واقع لتتحول إلى أزمة بل جاءت تعزيزا للواقع مما ساهم في تقليل عدم الاستقرار ليكون ما وصلوا إليه درجة من الدرجات الفاعلة في تخفيف حِدَّةْ ظاهرة عدم الاستقرار في بلدانهم .

ومن ثم إذا تم إعتماد أية فكرة فلسفية ،أو نظرية علمية في غير بيئتها فانّها سوف تعاني حالة تنافر بينها وبين الواقع القائم إذا كانت مخالفة وجاءت لتحل محله فتتحول تلك النظريات غير القابلة للتطبيق في بيئة معينة إلى نظريات غيبية[2] بعد أن كانت نظريات علمية في الغرب الديمقراطي وربما تتحول إلى مجرد فرضيات بعد تفريغها من واقعها العملي ولكي تكون النظرية علمية في غير واقعها كما هي عندنا فلابد أن تبدأ من مقولة قابلة للتحقيق العلمي والعملي وإذا لم

يترتب على تلك النظريات نتائج منطقية في أي بيئة معينة والتي منها البيئة العراقية ، فيمكننا أن نقول أن هذه النظريات غير عقلانية عندنا وإن كانت عقلانية في واقعها الغربي ، وعلى هذا فهي تعتبر في بلدنا تجربة .

3- مفهوم عدم الاستقرار السياسي:-

تُعرف ظاهرة عدم الاستقرار السياسي على أنها (حالة تتجسد فيها التهديدات الداخلية والخارجية بوجود قوى سياسية متصارعة تؤثر على صنع القرار مع إختلاف الأيديولوجيات السياسية لها ، ووجود أطماع خارجية في أراضي الدولة ، أو خيراتها ، أو في وحدتها السياسية أو الناجمة عن صراع الدول الكبرى ، أو الحفاظ على مصالحها ، وحماية حلفائها)(3) .كما يمكن تعريفها على أنها (حالة ناتجة عن وجود قوى سياسية متصارعة ذات إمكانيات

(1) آرنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره ، ص37 .

(2) يحيى الجمل ، الأنظمة السياسية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بلا تاريخ ، ص68 .

(3) االتقرير الإستراتيجي العراقي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، 2008 ،ص ص184- 185 .

، وطاقات عالية،وقوة فائضة وقيادة تقنية تستطيع من خلالها التأثير على النظام السياسي ومجريات الأحداث السياسية بأساليب مختلفة)(1) وهذا إنما يكون إذا كانت هناك أطراف شمولية تحاول الحصول على بعض المكاسب مما قد يزيد من حدّة الصراع داخل النظام السياسي الأمر الذي قد يزيد من المخاطر .

والأيديولوجيات المذكورة في التعريف الأول إنما تجد سبب وجودها في التكامل القائم بينها وبين النظام الاجتماعي بشكل كلي وإذا ما تحقق ذلك التكامل ، فان ذلك سيجعل منها من الناحية الموضوعية التعبير عن النظام الاجتماعي الذي تولد فيه ، وترتبط به وأما إذا فقدت ذلك التكامل أو الاندماج فستكون من مصادر عدم الاستقرار في البلاد ، ومن مصادر الأزمة السياسية مع تنوعها بصورة طبيعية من نظام إجتماعي إلى نظام إجتماعي آخر وربما من مجموعة عناصر إجتماعية إلى اخرى داخل النظام الاجتماعي ذاته بتنوع النشاط السائد فيه ، أو في مجموعة عناصر إجتماعية داخل هذا النظام الاجتماعي كالنشاطات الاقتصادية ، أو

الاجتماعية ، أو السياسية وهذا ما يصحح الكلام عن أيديولوجيا إقتصادية ، وإجتماعية ، وسياسية ، والخطر يزداد مع تنافرها مع أيديولوجيات القوى السياسية المتصارعة في الساحة السياسية ومنها بطبيعة الحال الأحزاب السياسية[2] .

وظاهرة عدم الاستقرار السياسي ظاهرة سلبية متعددة النتائج والانعكاسات وتأخذ أشكالا عديدة ، ومختلفة وهي من أكثر المشاكل خطورة ، وتكون حالة عدم إستقرار المؤسسات السياسية والدستورية إنعكاسا لكثرة الخلافات ، والصراعات المختلفة بما يتجاوز قدرة ، وطاقة المؤسسات الشرعية[3] وتتضافر العوامل الداخلية والخارجية في إبرازها وإستمرارها والنظم الحزبية التي هي من ضمن العوامل الداخلية لها دورها أيضا في عدم الاستقرار السياسي[4] فهشاشة الائتلافات في التعددية الحزبية تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي فتتوالى الأزمات الحكومية في النظم البرلمانية

(1) سعد حقي توفيق ، مصدر سبق ذكره، ص373 .

(2) جيوفري نويل سميث ، كينتين هور ، غرامشي وقضايا المجتمع المدني ، ترجمة فاضل جكتر ، ط1، دار كنعان للدراسات والنشر ، دمشق ، 1991 ، ص151 .

(3) دوري بكلس ، الديمقراطية ، زهدي جار الله ، ط1، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1972 ، ص ص21-23 .

(4) آرنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره ، ص ص103- 105.

فتعجز عن إقامة سلطة حكومية مستقرة ، وتفضي إلى مآزق حكومية والى الشلل إن لم تهذب في المجتمعات التعددية وتنظم وفق آليات دستورية وسياسية متفق عليها.

ثانياً- أشكال عدم الاستقرار والترابط بين المؤثرات

تتنوع أشكال عدم الاستقرار وتأخذ صورا مختلفة تبعا للفلسفة التي تنطلق منها في كل ميدان من ميادين الحياة الاجتماعية ، وتتعدد معها عوامل التفسير ،وتتباين الأوزان النسبية لكل واحد منها ولتحليل ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ينبغي الرجوع إلى كل ما يمكن أن يكون عاملا من عوامل تأجيجها والتأثير فيها فظاهرة عدم الاستقرار السياسي حلقة كبرى تحتوي على سلسلة متفاعلة من حالات عدم الاستقرار الاقتصادي ، والاجتماعي ، والأمني ، والثقافي والتي تميز بعضها عن البعض الآخر في أبعادها الزمانية ، والمكانية كما أن تلك الحالات تختلف في طبيعة تفاعلاتها ، وتأثيراتها في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ولعل من بين هذه الظواهر :

1 - ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي :- من المهم التأكيد على أن الظواهر الاقتصادية تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن إرادة الإنسان(1) ، ولكن طريقة أدائها وتفاعلها ليست مستقلة عن إرادته إذ تندمج في ظروف محددة تاريخيا ضمن الظروف الاجتماعية التي تباشر فيها جماعة معينة نشاطها الاقتصادي ضمن الظواهر الاقتصادية الدائمة التغيير الخاصة بعملية الإنتاج ، والتوزيع بمجموعة قوانينها النظرية وهذه كلها ظواهر إقتصادية من جملة الظواهر الاجتماعية التي يهتم الاقتصاد السياسي بطبيعتها ، وتطورها والتي هي الأساس الاقتصادي للمجتمع(2) .

ومن ثم فان عملية الإنتاج لما كانت عملية صراع بين الإنسان والطبيعة ، والإنسان يعيش هذا الصراع كجماعة لا كفرد فان السمة البارزة هي عدم الاستقرار الاقتصادي في المجتمع ويشتد أكثر كلما تم تجاوز حد التنافس النزيه ليصل إلى حد تحقيق المكاسب ، ولو على حساب الآخرين(3).

(1) محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، ط5 ، مطابع المختار للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1998 ، ص31 .
(2) صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، مصدر سبق ذكره ، ص ص238- 239 .
(3) محمد دويدار ، مصدر سبق ذكره ، ص176 .

2- ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي :- الاجتماع هو شبكة العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الأفراد وتهدف إلى سد حاجاتهم، وتحقيق طموحاتهم ، وأهدافهم القريبة والبعيدة(1) . وتعدد توجهات الأفراد يُعقد العلاقات فيما بينهم ومع تعقدها تضطرب الحياة الاجتماعية ، فالتعددية الحاصلة داخل المجتمع هي حالة طبيعية تتسم بها كل المجتمعات ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين أطياف المجتمع المختلفة هي التي تحدد ما وصل إليه المجتمع من حالة عدم إستقرار وكلما إزداد التمايز ، وعدم التساوي بين تلك الأطياف إزدادت حدّة عدم الاستقرار الاجتماعي . فالمجتمع يتضمن شبكة من العلاقات المتداخلة ، والمعقدة(2) ويرتكز على نسق من القيم الإنسانية ، والعلاقات الاجتماعية وتميز تلك العلاقات ، والتفاعلات بالدوام ، والاستمرار النسبي ما يسمح باستمرار هذا الكيان ، وبقائه وتجدده وأن فقدان التنظيم ، والتناسق ، والتكامل سوف يخلق مجتمعا متناحرا متنافرا غير مستقر وغير قادر على الاستمرار .

3- ظاهرة عدم الاستقرار الأمني :- تخضع المسألة الأمنية داخل المجتمعات البشرية إلى طبيعة التركيبة النفسية التي تحكم سلوكيات الأفراد فهي خاضعة للصراعات المختلفة السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية ، والأيديولوجية . وتشتد حدّة عدم الاستقرار الأمني مع إمتزاج المصالح بالتعادي بين الأطراف المختلفة .

4- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي :- وهي تحصل باضطراب العلاقات بين الأطراف السياسية المختلفة العاملة في الساحة السياسية بما يشمل الحياة الحزبية داخل الحياة السياسية الأعم منها والتي يتم ضبطها بالدستور ، وقانون الأحزاب ، وقانون الانتخاب ، وهي ترتبط إرتباطا وثيقا بحالة عدم الاستقرار الاقتصادي ، والاجتماعي ،والأمني فيحصل تأثير متبادل لكل منها على الآخر[3].

(1) إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، ط1 ، الدار العربية للموسوعات ، 1999 ،ص ص449-551 .

(2) غسان سلامة ، وآخرون ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، (تحرير) سعد الدين إبراهيم ، ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996 ،ص ص36-38. .

(3) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، الدار المتحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1985 ، ص163 .

المبحث الثالث

دوافع وأشكال عدم الاستقرار السياسي

أولا - عدم وجود حياة سياسية مستقرة :

الحياة السياسية تتمركز حول ذلك الكل المركب من العناصر المادية ، والمعنوية الذي يسمى بالسلطة[1] والتي هي حجر الأساس بالنسبة للدولة وما يوجد فيها من مؤسسات ، وأنظمة سياسية إذ بغير السلطة السياسية لا توجد الدولة ولا تكون هناك أنظمة سياسية ،ولا حياة سياسية ويتم تنظيم الحياة السياسية لدولة ما بوساطة القواعد الدستورية ، والقانونية التي يتم من خلالها تحديد

شكل نظام الحكم ،وحدود العلاقة بين السلطات الثلاث ،وحقوق المواطنين ، وواجباتهم فالدستور هو المنظم للحياة السياسية للدولة .

وعلى ذلك فتعتبر السلطة حجر الزاوية بالنسبة للحياة السياسية ، وللأنظمة السياسية عموما، وفضلا عن ذلك فان للحياة السياسية جانبا ديناميكيا متحركا يتمثل في القوى المتصارعة كالأحزاب السياسية ، والنقابات ، وجماعات الضغط ، ومؤسسات المجتمع المدني ، والمؤسسات الاجتماعية ، والثقافية وغيرها ، وتتصف الحياة السياسية بشموليتها لنواحي الحياة المختلفة فهي تعتبر شكل الحياة الاجتماعية لجماعة سياسية تجمعها الوحدة الوطنية وتندرج ضمن هوية وطنية واحدة وتعد الحياة السياسية من المتغيرات الأشمل للنظام السياسي والتي هي(البنى البيئية الطبيعية والاجتماعية والسياسية والحياة السياسية والبنى الفكرية)[2] .
والحياة السياسية ليست صراعا دائما كما أنها في نفس الوقت ليست وئاما دائما ولكن يغلب عليها روح التصارع والتنافس على روح المسالمة . هذه هي حال الحياة السياسية التي يلتقي على أرضها أطراف متصارعة تختلف بحسب الألوان والمشارب وتتباين من حيث المعتقدات ، والأهداف . والصراع السياسي يتجاوز حد الصراع بين

(1)Burdean , G. Traite de science politique , Tome I ,((Le pouvoir politique)) , paris ,1967 , p10-12 .

(2) عطا محمد صالح ، فوزي أحمد تيم ، النظم السياسية العربية المعاصرة ، ج1 ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1988 ، ص ص 28-30 .

الأفراد ويرتفع إلى مستوى صراع الجماعات كالأحزاب في النظم التعددية وقد يكون صراعا مكشوفا علنيا أو مستورا خفيا .

إنَ علاقة جدلية تدور في الساحة السياسية بين السلطة ،والشعب،والقوى التي تمثل الشعب كالأحزاب السياسية فقد تكون علاقة تلائم ، وتجاذب إذا أحسن الحاكمون قياما بأمر المحكومين وتحملوا مسؤولياتهم بصدق ، وأمانة ، وكفاءة فتتوطد العلاقات السياسية بين الأطراف المختلفة وتصبح أكثر متانة ، وصلابة نتيجة للنشاطات السياسية التي تقوم بها السلطة السياسية إستجابة لمتطلبات الشعب فتقل حدّة عدم الاستقرار السياسي في الحياة السياسية ،

وتكون أقرب لتحقيق الاستقرار النسبي ، وقد تكون علاقة تنافر ، ورفض ، وتعاند إذا أساء الحاكمون تحمل مسؤولياتهم ولم يوفوا بعهودهم التي قطعوها للشعب وأخذوها على عاتقهم إما عجزا ، أو فسادا إداريا أو ماليا وهذا ما يجعل الحياة السياسية حالة صراع دائم مستمر بين السلطة ، والشعب ، وباقي الأطراف السياسية ،فالطبيعة السائدة في هذه الحالة هي عدم الاستقرار السياسي[1] هذا إذا كانت الحكومة قد إنبثقت من صميم الشعب ، وجاءت بإرادته فيعمد الشعب إلى محاسبتها والإطاحة بها فتبدأ مرحلة تنافس ، وصراع جديدين بين الأحزاب المختلفة سعيا وراء تشكيل حكومة جديدة أكثر كفاءة ، وقدرة من الحكومة السابقة لتستمر حالة عدم الاستقرار من إستلام الحكومة الاولى حتى تشكيل الحكومة الثانية ، والتي تحتاج إلى مدة زمنية إضافية أيضا حتى تظهر إنجازاتها إن إستطاعت تلك الحكومة أن تحقق شيئا من برامج التنمية، والتطوير في مختلف المجالات وفرص نجاحها في البلدان الفقيرة ضئيلة جدا فالحكومات في تلك البلدان غير قادرة على تحقيق أدنى مراتب الرفاه الاجتماعي فتكون الحالة السائدة فيها عدم الاستقرار وتكون الحياة السياسية مضطربة

وأما إن لم تكن على ما عليه الشعب ومخالفة لأيديولوجيته الاجتماعية فسينتقل الصراع من صراع على التنمية،والخدمات،والرفاه الاجتماعي،والحقوق السياسية،والحريات العامة الى صراع على أصل

(1) انظر ، جلال عبد الله معوض ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الأول ، السنة الحادية عشرة ، القاهرة، آذار / مارس 1983 ، ص ص136-138 .

وجود السلطة وعلى أصل شرعيتها وهو صراع عقيم وتكاليفه باهظة يترك الحياة السياسية في دوامة من العنف لا طائل تحتها[1] ، وهذا غير الصراع المفتوح والعلني الذي تمارسه الأحزاب السياسية ووسائل الرأي ، وجماعات الضغط ، والنقابات وغيرها في الدول الديمقراطية ، فان المؤسسات في الدول الغربية إنما هي عناصر ديمقراطية وقنوات تمثل الرأي العام[2] .

إنّ عوامل الصراع السياسي تعود لاعتبارات مختلفة منها ما كانت اقتصادية ، ومنها ما كانت لأهداف موضوعية لخدمة الصالح العام ، ومنها لاعتبارات نفسية . فالحياة السياسية لدولة معينة محددة بحسب الزمان ، والمكان تميزها مجموعة العلاقات ، والمؤسسات التي تتباين درجة تعقيدها

وإتساعها باختلاف تطور الدول ، وهذا التباين ناجم عن البيئة المحيطة بالنظام السياسي بشكل عام وبصانع القرار بشكل خاص ، وهو ما يؤثر سلبا ، أو إيجابا في وظائف النظام السياسي وقدراته ويفرض عليه التفاعل ، أو عدمه مع الأنظمة الفرعية الاخرى ضمن النظام الاجتماعي الأشمل بمعنى التفاعل مع المجتمع والتأثير فيه[3] .

ويقاس مستوى الاستقرار السياسي في الحياة السياسية بمدى تجانس الثقافة السياسية[4] ودرجة التمايز البنائي ، والتخصص الوظيفي فكلما كانت ثقافة البلد السياسية متجانسة وتسود فيها قيم الرشد،والعلمية في التفكير،والسلوك ،وهياكلها السياسية متميزة وتتوزع السلطة في النظام ككل كانت الحياة السياسية أكثر استقرارا . وأما إذا كانت الثقافات السياسية تتميز بالاختلاط والتنازع والساحة السياسية تشهد تعددا وتنافسا بين ثقافتين أو أكثر احدهما حديثة ووافدة والاخرى ثقافة أصلية تسود لدى غالبية أفراد المجتمع ، فان حالة من عدم الاستقرار الثقافي والسياسي ستنشأ ولاسيما إذا ما أريد للثقافة الوافدة أن تسود وتهيمن حتى وان كان بوسائل

---

(1)Leonard Binder , The crises of political development in Leonard Binder and others , crises and sequences in political Development , Princeton , new jersey Princeton university press , 1977 , p59-61 .

(2) موريس دوفرجيه ، مدخل إلى علم السياسية ، مصدر سبق ذكره ،ص ص177-178.

(3) بيير سلامة ، وآخرون ، جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب ، الدر البيضاء ، أفريقيا الشرق ، 1992 ، ص7- 8 .

(4) كمال المنوفي ، اصول النظم السياسية المقارنة ، ط1 ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1987 ، ص49 -51 .

الإرغام والإكراه وبدعم خارجي وبوسائل وأدوات داخلية تمثلها النخب الفكرية المتأثرة بالثقافة الغربية، ودون أن تعطي للشعوب حرية الاختيار او حتى حرية التمسك بقيمها وأنماطها الثقافية الأصلية، وهذا بلا شك مناف للحرية ولحق الاختيار ، وهو ما يجعل البلدان التي تشهد ذلك التنازع الثقافي عرضة للهيمنة الثقافية من الدول المصدرة للثقافات الغازية الأمر الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والثقافي وهذا ما تشهده غالبية دول العالم الثالث ومنها بلداننا العربية التي يتصاعد فيها التنافس والصراع بين قيم الحداثة والعولمة وقيم الأصالة والتقليد[1] .

وأما الأبنية السياسية فاذا كانت أيضا تتسم بدرجة منخفضة من التمايز البنائي فهذا يعني إتصاف الحياة السياسية بالضعف ، والأحزاب السياسية تكون غير مستقرة معها. والأبنية السياسية تحوي عناصر حديثة وتقليدية، فاذا وجد البرلمان فانه يكون خاضعا لسيطرة عائلة ،أو طائفة ويقترن ضعف التمايز البنائي بظاهرة إحلال الأدوار وتوجد مثل هذه الحالات في بعض الدول العربية [2] ولاسيما في لبنان والعراق بعد عام 2003.

ولدرجة التنافس السياسي تأثير في الحياة السياسية فتهيئة فرص التنافس الحر بين الجماعات السياسية والتي توفر طريقة للاستخلاف السياسي تعتمد الانتخابات العامة وتشدد على أهمية المعارضة وهذا ما يقلل من حدّة الصراع بين الأطراف السياسية المتنافسة ويرفع عنها شائبة العداء ليندرج ضمن التصارع التكاملي ضمن نظرية التكامل التي تعتمد منع التقاتل ،وإقامة التسويات وتنمية التضامنات ،وتهذيب الجماعات المتصارعة المجزأة المعادية لبعضها البعض والتي تجعل من الصعوبة قيام حكومة مستقرة ، وفاعلة تساهم في بناء حياة سياسية مستقرة فمردودات تصارع ، وتقاتل تلك الجماعات المتعادية وخيم جدا على كل الأطراف ، وعلى الحياة السياسية برمتها ولذلك لابد من إحتوائها ضمن نظم تعددية بأحزاب تنافسية من دون إقصاء . فالحياة السياسية تصنعها شبكة معقدة من الجماعات تتفاعل فيما بينها باستمرار وهذه التفاعلات

(1) رؤوف عباس ، قدوم الليبرالية (بداية للنهضة أم إجهاض لها) ، مجلة المنار ، بيروت ، العدد "31" ، تموز ، 1986 ، ص70 .
(2) كمال المنوفي ، مصدر سبق ذكره ، ص51 ، ولمزيد من التفاصيل ينظر : حسن صعب ، مصدر سبق ذكره ، ص ص359-364 .

عبارة عن ضغوط وضغوط مضادة تتحدد من خلالها الحالة السياسية السائدة في بلد معين من خلال تنظيم ، وإدارة صراعات الجماعات بوضع أُسس ، وقواعد للصراع والتوفيق بين وجهات النظر للخروج بنتائج تلبي مطالب جميع الأطراف .

وتعاني الحياة السياسية في كثير من البلدان النامية من المشاكل والمعوقات المرافقة لأداء المؤسسات السياسية ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى الخلل في أداء عمل تلك المؤسسات ويعتمد هذا الخلل بدوره على خلل في النظام القانوني ، والسياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي وهذا تسبب بالعديد من المشاكل المحيطة بالكثير من بلدان الشرق الأوسط ويعود جزء كبير

منها إلى إنفراد صناع القرار بالسلطة والمدعوم بجملة عوامل هيّئتها متغيرات البيئة الداخلية ، والخارجية وتم تحديدها في ضوء الضوابط القانونية ، والسياسية[1] .

وفي ضوء بعض المحددات ، والضوابط الفكرية للعمل السياسي في الحياة السياسية يمكن تحديد بعض الأولويات في العمل السياسي على كل المستويات والتي منها :-

1- ضرورة الاقتناع بمبدأ التعددية السياسية[2]، والتداول السلمي للسلطة وهذا يقود إلى القبول بالتعددية الحزبية دون الوقوع في شراك التحزب ، وعدم الاقتناع ، أو التردد بهذا المبدأ،ورفضه مع تطبيق الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى الاضطراب في الحياة السياسية .

2- إقامة الديمقراطية تقتضي الإيمان بثقافة المشاركة السياسية أي قبول الطرف الآخر المختلف سياسيا ، فالأحادية السياسية تجعل من الحياة السياسية ميدانا للتصارعات بين الأطراف السياسية المختلفة ، وقد تفجر نزاعات ، وحروب داخلية ، وأهلية من شأنها تهديد هيكلية الدولة بالتفكك والانحلال . إن ثقافة المشاركة السياسية تساعد على تقدم قيادات جديدة لتحتل مواقعها في المسؤولية السياسية الوطنية وصناعة الحياة السياسية .

3- نبذ سياسة الإقصاء ، أو الإلغاء في التعامل مع القوى السياسية المختلفة ، والقبول بالوسطية

---

(1) عاصم عمران ، التحديث والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الحقبة النفطية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، 1996 ،ص ص16-20 .

(2) عامر حسن فياض ، أفكار حول مغادرة النظام الشمولي وبدء العمل الديمقراطي ، ندوة الممارسة العراقية للديمقراطية ، مركز البزاز للثقافة والرأي ، بغداد ، 2004 ، ص35 .

الفكرية ، والسياسية ونبذ الاستحواذ على النفوذ السياسي والثروات والموارد الطبيعية .

4- احترام الحقوق والحريات المادية ، والمعنوية ، والإيمان العميق بها بما يتلائم والكرامة الإنسانية التي تلتقي كافة الشرائع السماوية ، والوضعية حول وجوب عدم مسها وإحترامها ضمن مبادئ الإخاء والعدل ، والمساواة مما يؤدي إلى قلة التوترات بين الأطراف المختلفة ومع فقدانها ستتحول الحياة السياسية إلى ميدان للصراع بين أطراف تشعر بالغبن في أبسط المتطلبات الإنسانية وتفقد إستقرارها[1].

5- تطبيق مبدأ سيادة القانون على الجميع بدون محاباة ، أو تمييز وبمقدار تطبيق هذا المبدأ في الحياة السياسية تنهض مؤسسات الدولة ويتكرّس الانتظام العام على المستوى الداخلي ، وعلى المستوى

الخارجي حيث العلاقات القائمة على الاحترام المتبادل والمؤسسة على التعاون، والتكافؤ في المصالح بعيدا عن إزدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي فتنهار الثقة بين المجموعات الدولية وتعم الفوضى داخل الدولة والمجتمع الدولي .

6- هذه الأولويات تنسجم مع سياسة الاعتدال دون سياسة التطرف وتغدو منهجا في السياسة كما في سائر ميادين الحياة الإنسانية تؤسس لاستقرار سياسي بعيدا عن العنف،والإرهاب،والتهديد باستخدام القوة[2] .

فاذا لم يتم كبح جماح التعادي بين الأطراف المتصارعة في الساحة السياسية التي تحاول تفعيل التطرف السياسي من خلال التطرف بأمور خارجة عن السياسة ستزداد حدّة التوتر داخل الحياة السياسية ويزداد معها الصراع الغير قانوني والمفسد للحياة السياسية . ولكل نظام سياسي حياة سياسية معينة تنسجم معه تضطرب باضطرابه ،وتستقر باستقراره وكلما كان النظام السياسي أكثر تماسكا وأكثر تكاملا كانت الحياة السياسية كذلك وهناك تكامل بين الحياة الاجتماعية ، والحياة الاقتصادية ، والحياة السياسية ،والحياة الثقافية فلكل واحدة مردوداتها وإنعكاساتها على الاخرى والاضطراب والفوضى في احدهما ينعكس على الاخرى .

(1) رياض عزيز هادي ، حقوق الإنسان تطورها- مضامينها- حمايتها ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص115-116 .
(2) غانم هنا ، مقدمات في الفلسفة الاجتماعية ، دراسة حول المجتمع المدني ، جامعة دمشق ، ط1 ، دمشق ، 1990 ،ص ص86-88 .

فالنظام السياسي بحسب المدرسة السلوكية يشير إلى شبكة من العلاقات ، والتفاعلات التي ترتبط بظاهرة السلطة سواء من حيث منطلقها والمتمثل بالجانب الأيديولوجي ، أو من حيث القائمون على ممارستها وهم النخبة ،أومن حيث الإطار المنظم لها والمتمثل بالجوانب المؤسسية[1] .

ثانيا- ضعف الحياة الديمقراطية :-

تعود أولى مواطن الضعف في الحياة الديمقراطية إلى وجود إشكالية فكرية في مفهوم الديمقراطية تحول دون قبول تيارات فكرية ، وسياسية للديمقراطية من خلال فهمها لها وأهم هذه الإشكاليات في واقعنا العربي والإسلامي يتمثل في إحتمالات التناقض بين الديمقراطية ، والإسلام[2] وكذلك

إحتمالات الترابط العقائدي بين الديمقراطية ، وعقائد الغرب ، وإتجاهاته . وإختلاف القوى ، والتيارات السياسية حول مفهوم الديمقراطية يحول دون إنتشار فكر سياسي متفق عليه لمواجهة أنماط حكم الوصاية على الناس ، أو حكم الفرد وإستبدالها بنظم حكم يكون فيها الشعب مصدر السلطات.

كما أن الديمقراطية التي يعرفها المبشرون بها على أنها (حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب) لا تعدوا أكثر من كونها مسألة مثالية لم تتحقق في الماضي ، وليست هي متحققة في الوقت الحاضر ومن غير المنتظر تحقيقها في المستقبل والذي بين أيدي الشعوب يمثل الحد الأدنى من شروط حكم الشعب الذي إكتسبته الدول التي توصف بصفة الديمقراطية والذي هو (حكم الكثرة) وهذا ما حدى (بروبرت دال) والذي يعد من أهم دارسي الديمقراطية المعاصرة ،ومنظريها في الغرب إلى تعريفها على أنها (نظام حكم الكثرة)بعد أن لاحظ أن الممارسة الديمقراطية الراهنة في الدول التي إستقرت بها نظم ديمقراطية لم تبلغ بعد حكم الشعب ولم توفر أيضا المصادر التي تمكن طبقات الشعب كافة من ممارسة حقوقها الرسمية ، والقانونية في المشاركة السياسية . ولأجل إقامة ديمقراطية يتعين تغيير ذهنية من

(1) وصال نجيب العزاوي ، السياسة العامة دراسة نظرية في حقل معرفي جديد ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، 2001 ،ص ص11-12 .

(2) حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص177 .

يراد تطبيق الديمقراطية عليه ليتقبل الممارسة الفعلية للديمقراطية كما يتعين أن يصبح الولاء للفكر والنشاط الحزبي لا للأشخاص ،وأن يعوض التعدد القبلي ،والطائفي بالتعدد السياسي الديمقراطي .

ويرجع ضعف التحولات الديمقراطية نحو التعددية في العراق فضلا عن بلدان العلم الثالث الى مجموعة من المعوقات التي قد تتعلق بالظروف الداخلية للبلدان، أو ترتبط بطبيعة النظم السياسية القائمة ، أو بطبيعة التحولات نفسها ، أو بالنتائج التي تمخضت عنها ويعد من أسباب الضعف :-

1- غياب ، أو ضعف الالتزام الحقيقي بالقيم الديمقراطية بحيث يصبح الإعلان عن التحول الى التعددية الحزبية مجرد حالة شكلية خالية من أي معنى حقيقي(1) .

2- فجائية التحولات ، وعدم تهيئة المجتمع لها بشكل كاف ، وعدم إعداد مؤسسات دستورية ،

وسياسية تستقبل هذه التحولات وتقوم بدور الممهد ،والمكرس له في البيئة الاجتماعية فهذه التحولات لم تأتِ نتيجة تطور طبيعي داخلي في بناء المجتمع ، أو تعبيرا عن نضج مجتمعي سمح بقبول الأفراد لمجموعة من القواعد ، والمبادئ الحاكمة بناءا على مقولات فكرية متماسكة تؤدي إلى قبول حقيقي لمبدأ التداول السلمي للسلطة وإنما عملت الأنظمة الحاكمة على إستنساخ أنموذج جاهز دون أخذ خصوصية الأوضاع الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ،والثقافية في كل دولة بعين الاعتبار. إنّ تطبيق مثل هذا الأنموذج سينتهي حتما بالفشل ، وستتحول نتائجه إلى معوق آخر أمام التحولات الديمقراطية[2].

3- ضعف الخبرة الديمقراطية فمن العقبات التي تواجه التحول الديمقراطي الغياب الفعلي للخبرة الديمقراطية للقيادات ، ولقطاعات واسعة من الشعب ويظهر ضعف الخبرة في عمل المؤسسات البرلمانية الحديثة ، وإفتقاد الديمقراطية داخلها ، وهيمنة شخص ، أو مجموعة ضيقة على مقدراتها ، إن غياب الديمقراطية يقلل من كفاءة هذه المؤسسات ،ويجردها من أهم مصدر لقوتها وهو أن تكون مؤسسات شعبية بالفعل ضمن مبدأ(لا سيادة لفرد ولا لقلة على كل الشعب)[3] فغياب الديمقراطية

(1) أحمد ثابت ، التعددية السياسية في الوطن العربي : تحول مقيد وآفاق غائمة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 155 ،بيروت ، كانون الثاني/ يناير 1992 ، بيروت ،ص ص15-17 .

(2) ثناء فؤاد عبد الله ، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص170 .

(3) آلان تورين ، ما هي الديمقراطية : حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ، ترجمة حسن قبيسي ، دار الساقي ، بيروت ، 1995 ، ص ص150- 152.

الداخلية لا يحفز الجماهير على الانضمام لهذه المؤسسات ، ولا يوفر الإطار المناسب للمشاركة.

4- تعد المشكلات الاقتصادية من أهم المؤثرات في ضعف الحياة الديمقراطية وتحول دون إستمرار الممارسات الديمقراطية والتعددية فبتراكم الديون ، والتضخم ، وحجم البطالة الهائلة ، وخزينة نقد خاوية وتردي القطاع الصناعي ، والديون الخارجية الرهيبة ، وعدم القدرة على الإيفاء بها لا يمكن أن نتوقع نجاح مثل هذه التحولات نحو الديمقراطية. فالمشكلات الاقتصادية تضل ذات تأثير ،ومساس يومي بحياة المواطن العادي ، فاغلب الدراسات تشير إلى أن الديمقراطية ، والتعددية كأحد شروطها مرتبطة بالتنمية الاقتصادية وأن المجتمع الذي ينجح بالوصول إلى مستوى عال من المعيشة هو المجتمع الذي يهيئ أفضل الظروف للمشاركة الفعالة في العملية الديمقراطية على عكس المجتمعات التي تعاني

من المشكلات الاقتصادية[1] .

5- وأما على مستوى الثقافة السياسية فتعد الثقافة من أهم القضايا التي ثار جدل واسع حول تأثير إتجاهاتها ، ومعتقداتها ، ونماذج السلوك المرتبط بها على تطور الديمقراطية . فنجاح العملية الديمقراطية ، والتعددية الحزبية يتطلب مستوى من الثقافة، والوعي، والتعليم لدى أبناء الشعب وأن إنعدام هذه الثقافة خاصة الثقافة السياسة يؤدي إلى إعاقة الممارسة الديمقراطية الناجحة ، فقلة الوعي الثقافي والسياسي بصورة عامة وسيادة قيم الاستبداد واحتكار الرأي وإلغاء الآخر ، كما هو سائد لدى شرائح كبيرة من مجتمعاتنا العربية والإسلامية سيشكل عائقا أمام نجاح أي ممارسة ديمقراطية . إن نجاح أي نظام سياسي يتطلب أن يكون هناك تساند بينه ، وبين أعضاء المجتمع ولا يتم هذا التساند إلا بوجود درجة معينة من الوعي[2] ،وهذا يعني أن النظام الديمقراطي يتطلب وجود عدد كبير من السياسيين ذوي الكفاءة والدراية ، والثقافة السياسية الذين يستطيعون قيادة الأحزاب السياسية وبالتالي يكونوا مسؤولين عن توعية أعضاء أحزابهم . وإذا كانت كلمة التحول تشير إلى التغيير الكلي ، والشامل في المضمون ، أو الجوهر بمعنى أن لا يكون التغير جزئيا ،أو شكليا فيتضمن إعادة هيكلية العلاقات،أو تغييرات نوعية في الظواهر التي

(1) جمال محمد السيد ضلع ، إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في أفريقيا ، بحث مقدم إلى الندوة الدولية حول إشكالية السلطة بين التسلط والتحرر (كل السلطة للشعب) التي نظمها ويشرف عليها المركز العالمي لدراسات أبحاث الكتاب الأخضر بالتعاون مع جامعة قار يونس ، ليبيا ، للفترة من 23- 3/26/ 2009 ، ص30 .

(2)محمد عابد الجابري ، المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد 157 ،بيروت، آذار / مارس 1992 ، ص10-12 .

تتناولها فكيف يتم ذلك مع الإشكالية الفكرية في مفهوم الديمقراطية .

ثالثا- الانقلابات العسكرية وسيطرة العسكر :-

للعقيدة العسكرية دور بارز في هذه المسألة ويشار بالعقيدة إلى الأُسس العامة ،أو الرئيسة اللازمة للبناء العسكري داخل الدولة فهي تنصرف إلى مجموعة التعاليم النظرية ،والعملية ،والفلسفية المتعلقة بالأعمال العسكرية والحرب والجوانب المرتبطة بها ،والعقيدة العسكرية ترتبط إرتباطا وثيقا بالعقيدة السياسية للدولة،وبإيديولوجيتها،وفلسفتها الاجتماعية،والاقتصادية لتكون بالنهاية التعبير العسكري للنهج السياسي فهي آراء ،ومفاهيم فلسفية ذات مضمون عسكري تتبناها القيادة

السياسية لتكون تجسيدا لعقيدتها السياسية في الميدان[1] . وهذا يعني أنّ العقيدة العسكرية هي مجموعة الأوامر، والمفاهيم ، والتعاليم التي تتبناها النخبة السياسية الحاكمة التي تمثل وجهة نظرها الرسمية في كل ما يتعلق بأُمور الصراع المسلح،وتعتبر ظل السياسة في الميدان . وتبرز المؤسسة العسكرية كقوة لا يُستهان بها في توجيه مسار ظاهرة الانقلابات العسكرية في كثير من البلدان النامية كأحد أبعادها الداخلية حيث تتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ، ومن خلال ذلك نجد أنها سيطرت على الحياة السياسية بمؤسساتها المدنية كافة والسبب الرئيس في هذه الانقلابات هو ظاهرة عدم الاستقرار السياسي مع فقدان المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة[2] . ولعل من أهم ألأسباب التي تدفع إلى تجذّر ظاهرة الانقلابات العسكرية في البلدان النامية هي الآتي :-

1- العامل الاقتصادي :- ويكون هذا في حال وجود ثروات طبيعية كبيرة ، وفي نفس الوقت توجد هناك أزمة إقتصادية بسبب سوء إستثمار تلك الثروات الناتجة عن سوء التخطيط ، والإدارة الناجحة كما أن التنمية الاقتصادية التي تحصل يمكن أن تؤدي إلى ظهور فئات إجتماعية ذات مصالح إقتصادية[3] معينة لا يمكنها تحقيقها ،والحفاظ عليها إلا من خلال إزالة الأطراف

---

(1) رعد مجيد الحمداني ، مأزق الإستراتيجية العراقية في حربي (1991-2003) مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)عام 2004 http : www . lebarmy .Gov . ib / article

(2) S.E.finer , the man an the Horse Back , The Role of military in politics , penguin Book , London , 1969 , p15 .

(3) مجيد خدوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص16- 18.

الاخرى ومع تضرر مصالح تلك الفئات فإنها سوف تستعين بالجيش للإطاحة بالحكم القائم إذا كان هو من يهدد مصالح تلك الفئات وكذلك عندما يشعر قادة المؤسسة العسكرية بأن مصالحهم الاقتصادية قد تضررت ،أو أنّ الامتيازات التي يحصلون عليها قد تقلصت فان ردّة الفعل ستكون محاولة الإطاحة بالحكومة القائمة[1] .

2- الانشقاق داخل المؤسسة العسكرية:- في كثير من الأحيان لا يتفق القادة العسكريين الذين يسيطرون على مقاليد السلطة العسكرية في وجهات نظرهم العسكرية،وعلى الرغم من أن الأيديولوجية العسكرية قد خلقت إنسجاما ظاهريا معينا في وجهات النظر إلا أن هذا الإنسجام

سرعان ما يتلاشى عندما تظهر الحاجة إلى صنع قرار سياسي معين،أو إتخاذ قرار لا يرضي السلطة العسكرية ، أو عندما تبرز فرص سياسية معينة ترضي مطامح بعض القادة العسكريين ، وأيضا في إطار هذه المؤسسة تدور بعض أشكال الصراعات الداخلية ، والتي عادة ما يتم القضاء عليها من خلال حركة تطهير العناصر المعارضة والتي وإن قلصت من المدى الممكن لاختلاف وجهات النظر في إطار المؤسسة العسكرية الحاكمة في حال إستلامها السلطة إلا أن ممارسة السلطة قد تقود إلى أنماط أخرى من التوترات الداخلية في المؤسسة العسكرية[2] الأمر الذي قد يؤدي إلى محاولة بعض العناصر المعارضة إلى الإطاحة بالحكومة العسكرية بانقلاب عسكري آخر .

3- محاولة تقليص نشاط المؤسسة العسكرية :- قيام قيادة مدنية فاعلة قد يتعارض مع طموح قادة الجيش الذين يسعون في كثير من الأحيان للإبقاء على المؤسسة العسكرية كمؤسسة متميزة في الحكم والسياسة إذ ترتبط المؤسسة السياسية القوية عادة بتقليص دور المؤسسة العسكرية في السياسة وهذا ما يدفع بالمؤسسة العسكرية إلى الإطاحة بالسلطة الحاكمة .

4- العوامل المؤسسية :- مع ضعف المؤسسات السياسية ، ومع وصول المؤسسة العسكرية الى درجة عالية من التنظيم بالمقارنة مع المؤسسات الاخرى فانه يتولد إحساس لدى ضباط الجيش بأحقية المؤسسة العسكرية في الحكم[3] الأمر الذي أدى إلى التدخل المستمر من قبل المؤسسة

(1) أحمد زايد ، الدولة في العالم الثالث ، مطبعة التضامن ، القاهرة ، 1985 ،ص ص137-138 .

(2) عبد الوهاب حميد رشيد ، العراق المعاصر ، دار المدى ، دمشق ، 2002 ،ص ص144-146 .

(3) رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، ط2 ، جامعة بغداد، بغداد ، 1989 ، ص316-317 .

العسكرية للإطاحة بالأنظمة السياسية والذي هو إنعكاس للإرادة الجماعية لضباط الجيش ،أو لجزء كبير منهم من ذوي الأيديولوجية الإنشقاقية الإنقلابية .

وكرد فعل لروح الأطراف السياسية المتنازعة نجد أنّ المؤسسة العسكرية كانت تتدخل للإطاحة بالحكومات القائمة والاستئثار بالسلطة حتى يظهر حاكم مقبول من جميع فئات المجتمع بما فيها المؤسسة العسكرية نفسها .

5- فقدان شعبية الحكومة القائمة :- هناك من يرى أنّ المؤسسة العسكرية تميل إلى الإطاحة بأية حكومة لا تتمتع بتأييد جماهيري[1] ففقدان التأييد الجماهيري يصحبه فقدان دعم المؤسسة العسكرية

والتي تعمل على الإطاحة بالحكم القائم .

6- الطموح الشخصي:- قد تلجأ المؤسسة العسكرية إلى الإطاحة بالحكومة القائمة كرد فعل للطموح الشخصي لأحد قادتها الذي قد يسعى إلى السيطرة على الحكم،ومن ثم يستعين بأنصاره من القوات المسلحة لتحقيق هذا الهدف الشخصي .

7- الحفاظ على الوضع الراهن:- نتيجة للصراع المستمر بين الاتجاهات اليمينية ،والاتجاهات اليسارية التي تحاول كل واحدة منها الإطاحة بالاخرى كانت المؤسسة العسكرية تسعى للإطاحة بالحكومة إذا كانت المؤسسة العسكرية باتجاه ، والسلطة باتجاه آخر فتلجأ إلى تغييرها ، والانقلاب عليها للحفاظ على النظام الاجتماعي القائم .

8- تغيير الوضع الراهن :- في الوقت الذي سيطرت فيه الطبقات العليا في المجتمعات التي تمايز فيها الطبقات على مجريات الحكم ، والسياسة كانت المؤسسة العسكرية تتدخل للإطاحة بالحكومة القائمة التي تمثل هذه الطبقات ، وربما يعزى هذا إلى الخلفية الاجتماعية للضباط الذين ينتمي معظمهم إلى الطبقة الوسطى[2] ، ومحاولتهم تغيير البنية الاجتماعية التي ظلت متسمة بالسمة الارستقراطية .

---

(1) عبد الإله بلقزيز ، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة ، في أحمد ولد داده وآخرون ، الجيش والسلطة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002 ،ص ص17- 19.

(2) حنا بطاطو ، العراق "الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار" ، ترجمة عفيف الرزاز ، الكتاب الثالث ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1998 ، ص73-75 .

9- تدني المستوى المعيشي وإنتشار أعمال العنف :- قد تصل الأوضاع في بعض الأحيان إلى درجة عالية من الاضطراب وتسودها أعمال العنف ،والمظاهرات وتردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية عموما[1] ، ومن ثم يأتي دور الجيش ليطيح بالحكومة القائمة في محاولة منه لوقف ذلك التردي الذي عجزت المؤسسات السياسية عن إيقافه بحجة أن الجيش هو المنقذ الوحيد عند تأزم الأُمور وإنسداد طريق التداول السلمي للسلطة .

10- الخلافات بين المؤسسات السياسية ،والمؤسسات الدينية :- قد يكون للعلاقة بين المؤسسات السياسية ، والدينية تأثير على ظاهرة الانقلابات العسكرية إذ أن الإساءة من قبل الاولى تجاه

الثانية قد تؤدي إلى المساس بالاعتقاد الديني الجماهيري أولا ، وللمؤسسة العسكرية ثانيا ومن ثم تتدخل المؤسسة العسكرية بحجة هذا الخلاف للإطاحة بالحكم القائم . وهكذا فان أي نظام حكم لا يمكن أن يدوم إلا إذا حَظِيَّ برضى العسكريين الذين لا ينتظر منهم الابتعاد عن السياسة إذا لم يكتسب نظام الحكم الشرعية بموافقة الشعب بشكل من الأشكال.

وأما أسباب تنامي دور المؤسسة العسكرية فهو يعود الى:-

1- عوامل تاريخية والتي منها :-

أ- إنَّ جيوش التحرر الوطني هم الذين تولوا فعالية الحكم ، والسلطة بعد الاستقلال كنوع من ملئ الفراغ السياسي الذي خلفه رحيل السلطة الاستعمارية في كثير من البلدان كما حصل في الجزائر واندنوسيا والعديد من بلدان أفريقيا. .

ب- في حالة قلّة الحروب ، فاذا قلّت الحروب تزايد دور المؤسسة العسكرية لأنها تحتفظ بقوتها[2] وكانعكاس للطاقات الفائضة عن الدور العسكري مارست المؤسسة العسكرية وظائف داخلية في الحياة السياسية .

2-وصول الجيش إلى درجة عالية من الاحترافية للأسباب الآتية :-

أ- إرتفاع مستوى الخبرة العسكرية .

ب- الوصول إلى درجة عالية من الاستقلال المؤسسي والتمويل الذاتي .

---

(1) David held , Models of Democracy , Stanford , calf : Stanford university press , 1987 , p49-50 .

(2) محمد توصل ، علم الاجتماع السياسي ، سلسلة الكتاب الشامل في علم الاجتماع المعاصر ، مكتب الفلاح للنشر والتوزيع ، 1999 ، ص ص34- 35 .

ج- تطوير عملية التحكم الذاتي .

ي- تطوير قيم معينة على الصعيد الاجتماعي من خلالها تستثمر مهارات المؤسسة العسكرية لخدمة المجتمع .

هـ- تطوير روح المشاركة وتعميق الولاء بين أعضاء المؤسسة العسكرية[1] .

3- التكوين الاجتماعي للمؤسسة العسكرية :- مع تطور الحياة الاجتماعية حدث نوع من التغيير في الأُصول الاجتماعية للضباط الأمر الذي أدى إلى إحداث نوع من التغيير الجذري في

البنيـة الاجتماعية للمؤسسة العسكرية من خلال دخول أبنـاء الطبقة الوسطى في صفوفها ، وبهذا أصبحت المؤسسة العسكرية بمثابة وسيلة لتحقيق الحراك الاجتماعي لأبنـاء تلك الطبقة ، فأصبحت المؤسسة العسكريـة إمتـدادا لطبقـات إجتماعية مختلفة لتكون لهـا علاقـات وثيقـة مع الطبقـات ، والقطـاعات الاجتماعية المختلفة العليا،والوسطى،والدنيا الأمر الذي زاد من قيمتها ووزنها في الحياة السياسية[2] كما في بعض دول أمريكا اللاتينية .

4- العوامل الوظيفية التنظيمية :- تعتبر المؤسسة العسكرية بمثابة المؤسسة الوحيدة التي يمتد سلطانها بحكم وظيفتهـا الأمنيـة إلى جميع الأراضي في الدولة ، فهـذا الانتشـار في الواقع الطبـوغرافي للأرض جعلها تتميز عن بقية المؤسسات الاخرى ، ويسمح لها أن تعمل بمقتضى الرؤيا المحافظة ،وبموقع الرمز للوطن فضلا عن إستقلالها المالي ، وإنطوائها على الكوادر المتخصصة أعطاها التحرك بحرية أكبر لتسخير قدرتهـا في مجالات عديـدة مما سـاعد على دعم قوتهـا في مواجهة المؤسسات الأُخرى[3] ، ويقدم العـراق كجـزء مـن منظومـة البلدان النـاميـة أنموذجا لدولة تُعـد مـن أوائـل الدول العربيـة التي مـرت بانقلابات عسكرية ناجحة إبتداءا من إنقلاب (بكر صدقي)عام 1936م.

5 - كبر حجم الميزانيـة:- تستـأثـر المؤسسـة العسكرية بنسبة كبيرة من إجمالي الميزانيـة العـامـة وهذا

(1) زكريا حسن ، التكنلوجيا وتنمية القوات المسلحة ، مركز البحوث السياسية ،كلية الإدارة والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1994 ، ص ص10-14 .

(2) صلاح سالم زرتوقة ، أنماط الإستيلاء على السلطة في الدول العربية (1950- 1985) مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1992 ، ص199 .

(3)patrick clawson , How to Build new Iraq After saddam , Washington Institution for near east policy , 2002 , p72-73 .

ما وفر لها قدرات ، وإمكانيات تدعم من قوتها في مواجهة المؤسسات السياسية ، والمدنية الاخرى كما يجب الإشارة إلى أنه في حالة تخفيض هذه الميزانية يتدخل الجيش في السياسية .

6- ضعف المؤسسات السياسية المدنية :- هشاشة الأحزاب السياسية والانقسامات التي تصيبها جعلتهـا غير قـادرة على أن تتخذ قرارا بمفردها وإنما كانت هناك عوامل أخرى تضغط على صنع القرار ومنهـا الجيـش فعندمـا يجـد أن التنـافس بين الأحـزاب السيـاسية يمنعهـا مـن تشكيل الحكومـة يهب مستغلا حالة عدم الاستقرار السياسي هذه لاعتلاء سدة الحكم[1] .

7- تأثير العوامل الخارجية :-

ترتبط ظاهرة الانقلابات العسكرية بعوامل خارجية دولية ،أو إقليمية وهذه الأبعاد تؤثر باعتبار علاقات البلدان ، وموقعها الجغرافي ، وتأخذ صورا مختلفة منها :-

أ- التأثير المتبادل بين الدول المختلفة :- يلاحظ أن الدول المتجاورة سرعان ما يتأثر بعضها ببعض بما في ذلك التأثير فيما يتعلق بظاهرة الانقلابات العسكرية ، إذ يلاحظ أن الانقلابات يمكن أن تنتشر بين تلك البلدان فقيام إنقلاب في دولة ما قد يليه إنقلابات مماثلة في الدول المجاورة .

ب- سرعة التأثر بالمذاهب الخارجية :- كثير من الدول سرعان ما تتأثر بالحركات ، والمذاهب المختلفة التي تحصل من حولها،أو في باقي بلدان العالم كما حصل بين الحربين العالميتين الاولى ، والثانية حيث نجد أن ظهور النازية في ألمانيا ، والفاشية في إيطاليا أدى الى ظهور مجموعة إنقلابات في بلدان أخرى .

ج- المشاركة في حدوث إنقلابات في دول أخرى :- ويحصل هذا إما بالتدخل من خلال الإعداد والتخطيط للانقلابات في دول أخرى ، أو التدخل باستخدام أراضي دولة ما لتدريب المتمردين والمعارضين للسلطة في دولة أخرى ، وتزويدهم بالسلاح ، والمعلومات الإستخبارية ، ومشاركتهم في الانقلابات أيضا وهذا من الأساليب التي إعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع خصومها[2]لاسيما في منطقة الشرق الأوسط .

---

(1) إدوارد لوتارك ، الانقلاب ، ترجمة مأمون سعيد ، دار النفائس ، بيروت ، 1968 ، ص ص17-20 .

(2) عبد الإله بلقزيز ، في الإصلاح السياسي وا لديمقراطية ، ط1 ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، سورية ، اللاذقية ، 2007 ، ص30 .

رابعا- البنى الاجتماعية المتخلفة والمنقسمة:-

البنى في كل مجتمع تتكون من عناصر، أو أجزاء تترابط فيما بينها بعلاقات[1]كما أنها ترتبط بعلاقات أخرى مع البنية التي تدخل في تكوينها ، وترتبط تلك البنية بعلاقات مع البنى الاخرى أيضا وتتميز تلك البنى بخصائص ذاتية تميزها عن البنى الاخرى والعناصر المكونة لها ، وحالة العلاقات الداخلية والخارجية للبنية محددان بحسب الزمان والمكان ، ويلاحظ أن هناك إنفصالا بين

التركز السكاني الذي هو أحد مركبات البنية الاجتماعية ، ومناطق تجمع الثروة في كثير من بلدان العالم الثالث على نحو يؤثر بوضوح في متوسطات دخول الأفراد[2] فهناك دول تتميز بانخفاض عدد السكان في مقابل إرتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فتكون اقرب إلى الاستقرار السياسي في حين أن هناك دولا تتميز بارتفاع عدد سكانها في مقابل إنخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وهذا من دوافع عدم الاستقرار السياسي مما دفع نحو هجرة واسعة من أراضي الدول ذات العجز الاقتصادي باتجاهين :

1- الهجرة إلى دول الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا بما يسمى (نزيف العقول) فأكثر المهاجرين هم من أصحاب التخصص العلمي وهذا يعني تفريغ الامة من طاقاتها ، وإمكاناتها العقلية ، والإبداعية في الوقت الذي تعتبر فيه تلك الدول بأمس الحاجة إلى قدراتها العقلية مما أدى ذلك إلى تخلف تلك البلدان وتركها في دوامة من الاضطراب المستمر الناتجة عن الحاجة إلى مختلف الاختصاصات العلمية والتقنية لتعاني بالنتيجة من حالة عدم استقرار سياسي مستمرة باستمرار المشكلة ، وتكمن وراء هذه الظاهرة مجموعة من الأسباب كالمستوى المعيشي المتدني ،ومحدودية الإنفاق الحكومي على البحث العلمي[3] فضلا عن السياسات الحكومية التنموية المحبطة كالاعتماد على الخبراء الأجانب في عمليات البحث ، والتطوير وممارسة الرقابة على الإبداع العلمي وتداول

(1) إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، ط1 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1999 ، ص551 .

(2) علي خليفة الكواري ،وآخرون، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 2000 ، ص294.

(3) عبد الإله بلقزيز ، في الإصلاح السياسي والديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص71- 73 .

المعلومات مما زاد من حالة عدم الاستقرار السياسي .

2- الهجرة داخل البلدان النامية :- وهذه الهجرة وإن كان لها محاسنها إلا أنها تؤثر على التركيب العمري ، والنوعي للسكان فعادة ما يكون هؤلاء المهاجرين من الذكور في سن العمل بالنسبة لدول الإرسال ، وتضعف القدرة على تنمية المهارات الوطنية في دول الاستقبال ، فضلا عن تعقيد الهيكل الاجتماعي لها ومشكلات التعامل اليومي بين المهاجرين ، والمواطنين والتي يمكن أن تتراكم لتصبح لها مردودات سلبية على درجة إستقرار النظام السياسي . وبالإضافة إلى التفاوت في

توزيع الموارد فهناك نوع آخر من التفاوت على مستوى الدولة فالمدن غالبا ما تستأثر بأغلب الخدمات ، والمرافق ، والمؤسسات ما يؤدي إلى الهجرة من الريف إلى المدينة وهذا أحد أسباب عدم إستقرار هذه البنية والذي ينعكس على الاستقرار السياسي فيه سلبا للترابط بينهما .

وأما معدل النمو السكاني فربما يؤثر في تزايد عدد الأحزاب السياسية ويؤثر في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي إذا لم تكن هناك تنمية مستدامة تستوعب هذه الكثرة العددية خصوصا مع التزايد المستمر والسريع الذي هو السمة المميزة لكثير من بلدان العالم الثالث ، والدول النامية بسبب إنتشار القيم ، والتقاليد التي تحبذ زيادة النسل وعدم تأطيرها بأُطر قانونية تحد منها وهذه الزيادة الواسعة ، والغير منظمة ، والغير مدروسة تسبب الإرباك داخل البنية الاجتماعية وخصوصا إذا كانت الموارد المادية محدودة ،وغير كافية لاستيعاب تلك الأعداد الإضافية وهذا ما يتطلب من السلطة السياسية إستعدادا كاملا لاحتواء تلك الزيادة وإن كان بتغيير برامجها ، وسياساتها العامة بصورة مستمرة ومع التغيير المستمر فلا إستقرار والمستقبل يكون لديها مجهولا وقد أضحى السكان عبئا على النظام السياسي في مصر والتي من المرجح أن يبلغ عدد سكانها (155) مليون نسمة في عام (2020)[1] ، وهذه الكثافة السكانية تشكل تحديات عدة أمام النظام السياسي فيما يخص الصحة والإسكان والتعليم وغيرها[2] وهذا ما يؤثر سلبا على حالة الاستقرار السياسي في مصر.

---

(1) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 , برنامج الامم المتحدة الإنمائي الأردن ، 2002 ، ص33 .

(2) ثناء فؤاد عبد الله ، مستقبل الديمقراطية في مصر ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 ، ص158 .

وأما التجانس الاجتماعي فان درجته تختلف في المجتمعات الإنسانية بحسب درجة تنوعها ، وإنسجامها[1] والذي يمكن أن تتنوع معه الأحزاب السياسية وتختلف درجة عدم الاستقرار السياسي ، والحالات ثلاث :-

أ- مجتمعات متجانسة وهذه تسود فيها عملية الانصهار والسمة البارزة فيها حالة الاستقرار السياسي.

ب- المجتمعات التعددية ولكن تسود فيها عملية تعايش وتكون درجة الاستقرار فيها اقل من الأُولى.

ج- المجتمعات التعددية التي تسود فيها عملية النزاع أو تتراوح الحالة فيها بين النزاع والتعايش وهذه لا

تستطيع أن تصل إلى الدرجة التي وصل إليها الأوليان من الاستقرار السياسي . وبلدان العالم الثالث تتميز بالتنوع الاجتماعي والكثير منها شديد التعددية لكثرة الجماعات الإثنية والأقليات. فأما الحالة الأُولى فلا يوجد مجتمع متجانس كليا وبشكل مطلق وإنما تقترب بعض المجتمعات من هذا النمط المثالي وتتكون تلك المجتمعات من جماعة واحدة منصهرة إجتماعيا ، وثقافيا وفي مثل تلك المجتمعات يكون عدم الاستقرار السياسي أقل مما هو عليه في المجتمعات الأُخرى لقلة الخلاف حول القضايا الأساسية .

وأما المجتمع في الصورة الثانية فيتكون من عدة جماعات تحتفظ كل واحدة منها بهويتها الخاصة ولكنها أوجدت نوع من التفاهم حول بعض الأُسس(2)كما أنها تؤكد على ضرورة الاندماج ومثل تلك المجتمعات تستطيع احتواء أزماتها التي يمكن أن تتعرض لها بفعل تأثير عوامل داخلية ، أو خارجية وباستيعاب الأزمات الاجتماعية تخف الأزمات التي يمكن أن تعاني منها الحياة السياسية لأن تلك الأزمات أما أن تمتد إلى النظام السياسي فتؤثر فيه ، أو أن تؤدي إلى استفحال الأزمات السياسية ، أو أنها تؤدي إلى ظهور أزمات جديدة تواجه العملية السياسية(3) .

(1) chattel .F, pisie E.couchner et Vincent, Les Marxistes et La politique , JM. P.U.F. paris ,1975 , p9-8 .

(2) أمل هندي الخزعلي ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني : العراق أنموذجا ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 32 ، السنة السابعة عشر ، بغدد ، شباط / فبراير 2006 ، ص ص138-139 .

(3) إسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، عالم المعرفة ، العدد 117 ، الكويت ، 1996 ، ص ص13-15 .

وأما الصورة الثالثة فهي تحصل في المجتمعات المتعددة أيضا ولكن العلاقات فيما بينها تتراوح بين عمليتي التعايش ، والنزاع ، وعدم القدرة على الاتفاق حول الأُسس والذي يرسخ الانقسامات بين هذه الجماعات ويؤدي بها إلى التنازع لوجود فروقات في الحقوق السياسية ، والاقتصادية ، والمدنية وفي المكانة الاجتماعية فضلا عن الفروقات في الهوية .

والنزاع الاجتماعي يكون سببا لعدم الاستقرار غالبا ، وعموما فلا يمكن قيام نظام سياسي

مستقر في مجتمع غير مستقر ،ويمكن تأُطير النزاع بقوانين تجعله طريقا للتكامل الاجتماعي- السياسي ولا يمكن إيقاف النزاع الاجتماعي ، وعزل تأثيره عن الحياة السياسية كما أن النزاع الاجتماعي يمكن أن يتطور ليتحول إلى نزاع سياسي أيضا لينتج عدم الاستقرار السياسي .

وتنقسم حالة التخلف بحسب الآتي :-

1- سمات البنى الاجتماعية المتخلفة :-

أ- معانات تلك المجتمعات من الاستعمار بكل صوره في فترات زمنية معينة .

ب- صعوبة الحكم في مثل تلك المجتمعات.

ج- جميع تلك الشعوب توجه أصابع الاتهام نحو الغرب .

2 – عوامل التخلف في مثل تلك البنى :-

أ- ضعف الدخل القومي .

ب- التبعية الاقتصادية .

ج-ضعف القطاع الزراعي .

ء- محدودية التصنيع .

هـ- إتساع البطالة وصيرورتها ظاهرة عامة تهدد الاستقرار الداخلي(1) .

و- إنخفاض مستوى التعليم .

---

(1)Ph . D .Abdulhafeth Ali khrisat , Fancy , Reality and Human Rights in joordan , 2005 , p4 , (Internet) www . mutah edu . jo .

ن-المديونية الخارجية .

ي- ضعف الطبقات الوسطى .

ز- قطاع تجاري غير مستقر .

ر- نقص في المواد الغذائية لنقص إمكانيات الدولة .

3- أشكال التخلف[1] :-

أ-إنخفاض مستوى الدخل .

ب- الانفجار السكاني .

ج-أزمة التصنيع .

ء- إرتفاع نسبة الأمية .

هـ- إقتصاد وحيد الجانب وإعتماد الاقتصاديات على القوى الأجنبية .

و- ضعف القطاع الزراعي .

ن- رداءة إستخدام الموارد الطبيعية .

هذه هي القواسم المشتركة بين البلدان المتخلفة فالبنى فيها ضعيفة متزلزلة غير قادرة على النهوض ما يعني قيام نظام سياسي ضعيف متفكك غير متماسك تسوده الصراعات ، والنتيجة النهائية لمثل تلك البنى عدم الاستقرار السياسي ، وتعرف الأُمم المتخلفة من خلال حضارتها ، أو مقارنتها بالأُمم المتقدمة فالعالم الثالث يعتبر متخلف في حال مقارنته مع الدول الصناعية[2] .

وكل المؤثرات تدل على عدم وجود قصور ذاتي في أمتنا لما تملكه من عقول جبارة قادرة على الإبداع في كافة الميادين ، وموارد طبيعية وإمكانيات مادية هائلة ولكن المسألة خاضعة لمعادلة الهيمنة الدولية القائمة على إضعاف الآخرين ، وإخضاعهم لإرادة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأُخرى وإذا كان الاستعمار سابقا أحد أسباب التخلف،ونهب ثروات البلاد فالخضوع الإرادي اليوم لتلك

(1) رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، مصدر سبق ذكره ، ص ص50- 53 .

(2) المصدر نفسه ، ص ص98- 99 .

الإرادات سبب في ذلك أيضا بلا فرق بين الاثنين وهذا ما يقتضي من تلك البلدان أن تنأى بنفسها عن ذلك وتخط لها طريقا في الحياة فلا يمكنها أن تبقى بلا إرادة أو تتبنى إرادة الخضوع .

وأما (البنية الاجتماعية المنقسمة) فهي تكون غالبا سببا في حدوث أزمة هوية أو أزمة إندماج بحيث كلما اتسعت الهوة بين مكونات المجتمع ازدادت حِدَّةْ عدم الاستقرار السياسي وكانت سببا في زعزعة استقرار النظام السياسي وهي تحصل بالانقسام الطبقي ، والانقسام بحسب أنماط المعيشة، وإنقسامها إلى تنظيمات ومؤسسات داخلية[1] :-

1- الانقسام الطبقي :- التكوين الطبقي في مجتمعات العالم الثالث يعود أما لملكية رأس المال ، أو ملكية الأرض ، أو النسب والمنصب .

أ- ملكية رأس المال :- تعتبر ملكية رأس المال خصوصا في قطاعات الصناعة ، والتجارة ، والمال أحد عوامل تكوين الطبقات ،وتقسيمها،وطبيعة العلاقات فيما بينها في المجتمعات التقليدية وقد ساهم هذا العامل في نشوء الطبقات البرجوازية القديمة ،والجديدة في مختلف البلدان ،والبرجوازية طبقة صغيرة تسيطر على ثروات البلاد بالتحالف مع الشرائح الحاكمة الأُخرى حتى أصبحت وكأنها طبقة واحدة حاكمة بحيث يصعب الفصل فيما بينها ، فالبرجوازية القديمة التي تشكلت مع كبار الرأسماليين في التجارة ، والصناعة ، والمال تمكنت من السيطرة على الثروة والحكم معا بالتحالف مع ملاك الأراضي الإقطاعيين . وقد أسهم الاندماج التدريجي في النظام الرأسمالي في خلق طبقة برجوازية جديدة من مدراء الأعمال ، والتقنيين ، والبيروقراطيين ، والمهنيين المتخصصين وغيرهم . ومنذ البدء أظهرت الطبقة ميلا واضحا للتأثير في السلطة السياسية ، ودخول الحياة السياسية إنسجاما مع توجهاتهم الرأسمالية بما يسمى بالتحديث السياسي بالإضافة إلى التحديث الاجتماعي والاقتصادي[2] .

---

(1) مونتغمري وات ، الفكر السياسي الإسلامي المفاهيم الأساسية ،ط1 ، ترجمة صبحي حديدي ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1986 ، ص ص21-25 .

(2) رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، مصدر سبق ذكره ، ص ص165-167 .

وهذا يعني وجود عدة أطراف سياسية يصطدم بعضها بالبعض الآخر، فالأطراف الصغيرة تلك تتصادم فيما بينها كما أنها تصطدم بالبرجوازية القديمة ، وهذه تصطدم بالسلطة الحاكمة فالأحزاب

السياسية التي تنبثق عن كل واحد من هذه الأطراف سوف لا تلتقي بالأحزاب الأُخرى وتكون مصدرا للنزاع ، والتصارع وإذا ما أُسندت تلك الأطراف من قبل الشركات العالمية، والدول الرأسمالية فستدخل العملية السياسية في نفق مظلم إذا ما اصطدمت بالواقع ولم تُنظم .

ب- ملكية الأراضي :- من الأُسس المعتمدة في تكوين الطبقات الملكية الخاصة للأراضي ، فأحد أسباب تشكيل الطبقات داخل الدولة تحول ملكية الأراضي من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة وأصبحت قلة ضئيلة مع تحققها تملك غالبية الأراضي فيما لا تمتلك الأكثرية الساحقة سوى قدرتها على الاستخدام تتوسطها فئات قليلة تملك ما يضمن لها ما يشبه الاكتفاء الذاتي[1] ويكون تأثير تلك القلة في الحياة السياسية بمقدار ما تمتلكه من أراضي داخل الدولة وقد تؤدي إلى تحجيم سلطة الدولة ، أو بسط نفوذها عليها من خلال تحجيم عمل الحكومة ، ومنع بسط سلطتها على الأراضي التابعة لتلك الفئات ، والمسألة وإن لم تصل إلى حد الإقطاع والذي هو سلطة في داخل سلطة ، أو سلطة في مقابل سلطة لانتفاء الإقطاع في البلدان النامية بصورته الحقيقية فانه سيكون تأثيره في السلطة السياسية ، والعملية السياسية بمقدار إقترابه، أو إبتعاده عن درجة الإقطاع وسيكون مشكلة وقد يصل إلى حد الأزمة في النظام السياسي .

ج- النسب والمكانة الاجتماعية :-

تعتبر مسألة النسب من الموروثات التقليدية ، وإنتقلت الوجاهة أيضا من جيل إلى آخر كسائر الموروثات المادية والمعنوية الأُخرى ، وقد يعود السبب في ذلك إلى نفوذ العائلة في المجتمع،أو لأسباب مادية كملكية الأراضي ، أو رأس المال أو كلاهما[2] كما أن النسب قد يصبح بدوره

(1) جاك لوب ، العالم الثالث وتحديات البقاء ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1996 ، ص ص223-225 .
(2) صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي "اسسه وأبعاده" ، مصدر سبق ذكره ، ص ص298- 299 .

سببا في حصول العائلة على الثروة ، والنفوذ السياسي[1]، أو المكانة الدينية ،أو غيرها فتكون من الموروثات ومسألة الوراثة هذه إن وجدت في مجتمع فستكون مانعة عن المشاركة السياسية،

والعمل السياسي وهي سوف تتعارض مع مسألة التجديد والتي هي حق من حقوق الشعوب فستكون مصدراً من مصادر عدم الاستقرار وهذه كلها من محققات التعددية في المجتمع .

ومن ثم يمكننا أن نصنف الطبقات الاجتماعية في البلدان النامية في حال إعتماد أسس التمايز الطبقي إلى الارستقراطية التقليدية ، أو البرجوازية الكبرى وهي التي تحتل أهم المواقع في البنية الاقتصادية ، والى البرجوازية الصغيرة ،أو الطبقة الوسطى والتي تضم أصحاب الملكيات ، والثروات المتوسطة وتتألف البرجوازية الصغيرة من البرجوازية الصغيرة القديمة ، والبرجوازية الصغيرة الجديدة وأما الطبقة الثالثة فهي طبقة الكادحين من الفلاحين ، والعمال وهذه كلها تحقق التعددية الاجتماعية . وإنعكاساتها على التعددية السياسية واضحة وهذه إذا لم تخضع لمعادلة المساواة فستكون من مصادر عدم الاستقرار السياسي وخصوصا مع وجود الطبقة الثالثة في الكثير من بلدان العالم الثالث والتي هي قطعا ترفض التمايز الطبقي وتسعى إلى رفع الحرمان الذي تعاني منه .

2- (الانقسام بحسب أنماط المعيشة)

تنقسم مجتمعات البلدان النامية وفقا لطبيعة حياة أبنائها إلى ثلاث فئات ،سكان المدن ، وسكان الريف ، وسكان البدو .

أ- سكان المدن :- سكان المدن في حالة تزايد سواء بسبب الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة

(1) فيليب إيرلاند ، العراق : دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر الخياط ، الكشاف للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1949 ، ص ص 63-64 .

أو بسبب عمليات التنمية الاقتصادية التي تجري داخل المدن ، ويتمتع سكان المدن بفرص أكبر فيما يتعلق بالخدمات المختلفة كالتعليم ، والصحة وغيرها[1] ولهذا تكون نسبة التعليم لدى سكان المدن أعلى منها لدى غيرهم من سكان الريف ،والبادية كما أن دخل الفرد لدى سكان المدن أعلى منها لدى باقي السكان كما أنه يتاح لسكان المدن مزاولة التجارة ، والصناعة ، والنقل ، والمواصلات ، والوظائف الحكومية العديدة إلى جانب الأعمال المرتبطة بالخدمات المختلفة ، وتقاس درجة التحضر في كل دولة وفقا لنسبة سكان الحضر إلى إجمالي سكان تلك الدولة ويمكن الاستعانة بالتصنيف التالي :

- تحضر مرتفع حيث يصل سكان الحضر إلى 70% أو أكثر من إجمالي السكان .
- تحضر متوسط حيث يتراوح سكان الحضر ما بين 45-60 % من إجمالي السكان .
- تحضر بطئ حيث لا يتعدى سكان الحضر عن 35 % من إجمالي السكان .

ووجود المرافق العلمية ، والمؤسساتية داخل المدينة يؤهل سكان المدن في كافة الاختصاصات ويميزهم عمن سواهم وهذا معناه استقرار المدينة استقرارا نسبيا دون القرى ، والبوادي وإن كانت البادية مبنية أصلا على عدم الاستقرار لان سكانها من البدو الرحل ، وإستقرار المدينة مقرون باستقرار المؤسسات المختلفة السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية وغيرها وإلا فسوف يكون على أقل تقدير متزلزلاً فالمدينة كضرورة لرقي الأُمم ، وإرتقاء الحضارات ترتكز على الأساس المادي الذي هو في صلب تغيير الأمم الذي بتغيره ينقلها من حالة إلى أخرى[2] .

ومن هنا نعلم أنَّ المدينة أكثر من غيرها في احتضان الأحزاب السياسية بل في تأسس الأحزاب بل تدور أكثر الصراعات الحزبية والسياسية في ميدانها غالبا ويدور الاستقرار السياسي على مقدار التلاؤُم والتعاند بين الأطراف السياسية المكونة للنسيج الاجتماعي في تلك المدينة .

---

(1) غازي صالح نهار ، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ، دار الكتب للطباعة ، بغداد ، 1993 ، ص40 .

(2) مدني صالح ، الثقافة والحضارة والمدنية بين التاريخ الى التربية وبين التربية إلى التاريخ ، مجلة الموقف الثقافي ، العدد 21 ، دار الشؤون الثقافية ، العراق ، 1999 ، ص51 .

ب- سكان الريف :- يشكل سكان الأرياف نسبة عالية في الكثير من البلدان ، ويعاني المجتمع الريفي عموما من إنخفاض مستوى التعليم ، والتخلف الذي يظهر في استخدام الأساليب البدائية في الزراعة ، وتدني مستوى دخل الفرد بالنسبة لمجموع الدخل القومي[1] ، وإنخفاض مستوى الخدمات الصحية كما ، وكيفا ولا يمكن أن تكون هذه الشريحة بهذه الصورة إلا مصدرا لعدم الاستقرار داخل الدولة بسبب الحرمان الذي تعاني منه ، وحالة التهميش التي تعكر صفو المشاركة السياسية فلا يمكن أن تقتصر المشاركة السياسية على فئة دون فئة بالإضافة إلى إنخفاض المنتجات الزراعية ، والحيوانية وقلة جودتها والذي تنعكس آثاره على المدينة بقلة الغذاء فتكون سببا لعدم استقرارها العام أيضا والذي تلجأ معه الدولة بالسماح في إستيراد المواد الغذائية ، وهذا عجز في الدولة ، وتعجيز لها فهي غير قادرة على توفير الغذاء لسكانها من الداخل في أشياء هي قادرة عليها كما أنها تستهلك ثرواتها في منتجات باستطاعتها أن تسد حاجتها منها وقد تصل بها إلى حد التصدير ، فمع هذا فنحن أمام نظام غير مستقر ، ولعلاج ظاهرة التخلف بين القرية ، والمدينة برزت الحاجة إلى نظام الإدارة المحلية كوسيلة لذلك وخاصة في البلدان النامية ، لتطوير القرية وتحديثها ، أو على الأقل لتقليل الفوارق وتحقيق العدالة المالية بين الريف والمدينة[2] .

ج- سكان البادية :- يشكل سكان البوادي نسبة قليلة من بين السكان في البلدان التي يتواجدون فيها ، وحياة البداوة التنقل ، والترحال من مكان إلى آخر في البوادي كما هو معروف سعيا وراء الماء ، والكلأ حيث الأعشاب اللازمة لتربية المواشي والأنعام .

ويعاني سكان البوادي من تخلف شديد يظهر في حياة الكفاف التي يحيونها من جهة تفشي الجهل والتخلف ، والأمراض وهذه الفئات تأثيرها إن وجد فهو ضعيف لقلتها ، وعدم إندماجها في الحياة الاجتماعية ،والسياسية ، والاقتصادية وغيرها وإذا أرادت أن يكون لها دور فعليها أن تستقر وتترك حياة التنقل ، والترحال وهذه تحصل بالتعاون بين تلك الفئات والسلطة الحاكمة .

---

(1) عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص47 .

(2) منير إبراهيم شلبي ، المرفق المحلي دراسة مقارنة ، ط1 ، دار الفكر العربي ، بيروت ، 1977 ، ص34 .

وهذه الأنماط الثلاثة في أي مجتمع وجدت تحققت التعددية الاجتماعية فيه ، وهي أحد محققات التعددية السياسية ، ومع انتشار المدارس في المناطق الريفية تقل الفوارق ،وهذه الشبكة من التفاعلات ، والعلاقات الدائمة ، والمستمرة نسبيا في الكيان الاجتماعي تسمح باستمراره ، وبقائه وتجدده في الزمان ، والمكان(1) .

3 – الإنقسام بحسب المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية :-

المجتمع بشكل مجرد مجموعة الهياكل والمؤسسات التي ترتب العلاقات بين الأفراد ومن الناحية المادية يعني المزامنة المستمرة للأفراد الذين تحكم تفاعلاتهم ثقافة واضحة وهيكل مؤسسي(2) والولاءات القبلية ، والعشائرية وغيرها هي من بين أكثر الولاءات التقليدية رسوخا في الحياة العربية فالأعراف، والعادات ، والتقاليد سائدة في الأوساط الاجتماعية ولها تأثيراتها في النظم الاجتماعية لتلك البلدان ومع احتواء القبائل ، وتحييدها ، واستعمالها ، وإدخالها في النظام السياسي ، ومؤسساته إلا أنه لا يمكننا أن نستنتج أنّ الولاءات القبلية قد انتهت وأن الأنظمة قد تخلت عنها مع أنّ السلطات في الكثير من دول الخليج العربي مستمدة تقليديا من الولاءات القبلية وتعد القبيلة في تلك البلدان من أهم ركائز الحكم ، وهذه أيضا تحقق التعددية داخل المجتمع وإذا لم يتم إستيعابها داخل النظام السياسي فسوف تكون من مصادر عدم الاستقرار داخل المجتمع . كما تنقسم تلك المؤسسات وفق الاعتبارات الإثنية المستندة على البعد الديني والمذهبي والقومي لتشمل الولاءات الدينية والمذهبية ، والقومية والمعيار الديني يشمل المسلمين ، والمسيح ، واليهود، والصابئة بالإضافة إلى ديانات أخرى تختلف بحسب البلدان ، وأما المعيار المذهبي فالمعروف من المذاهب الإسلامية الشيعة ، والسنة ومن غير المسلمين الأرمن ، والآشوريين بالإضافة إلى مذاهب أخرى إسلامية وغير إسلامية وأما المعيار القومي فهو يتجسد بالعرب ، والأكراد ، والتركمان وغيرها من القوميات المكونة للمجتمع العراقي ، وهذه الأقسام تعد من محققات التعددية في المجتمع ، وأنشأت على أساسها أحزاب سياسية فهي تعتبر إذن من محققات التعددية الحزبية. ومن سمات التعددية الحزبية في

(1) د. غسان سلامة ، وآخرون، مصدر سبق ذكره ، ص ص39 - 40 .

(2) جيفر روبرتس ، الستر ادورد ، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ط1 ، (ترجمة) سمير عبد الرحيم الجلبي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1999 ، ص425 .

الأنظمة التعددية أنها لا تتحقق مع التنافر ، وعدم الالتقاء فوجود قوى سياسية هذه خصائصها ستكون مدعاة للفشل ، وعدم الاستقرار ولابد على هذا من القبول بالواقع أيا كان وقبول الآخر والدخول في هذا المنهج الذي يستوعب الجميع ويفتح الأبواب للجميع في المشاركة السياسية والعمل السياسي .

خامسا- ضعف الهوية الوطنية :-

المراد بالهوية الوطنية هوية الدولة بأيديولوجيتها المتبعة فكل الدول تقوم على نسق من الأفكار المعيارية التي تؤسس لنسق أخلاقي يحكمها يتحدث عن الخطأ ، والصواب وعندما تكون الدولة في طور التكوين ، أو هشة يغيب عن المجتمع فهم محدد ، ونهائي ، ومتكامل لطبيعة الهوية الوطنية التي يراد تبنيها ومن ثم ما هو الصواب ، والخطأ .

وهذه الهوية سياسية في مقابل الهويات الاجتماعية المتعددة(1)، والهوية الشاملة لكل مجتمع كما أن المراد بالهوية الوطنية الشاملة الهوية السياسية التي تندرج تحتها كل الهويات السياسية الفرعية الناتجة عن التعددية السياسية بما فيها التعددية الحزبية بثقافاتها الفرعية التي هي إمتدادٌ للتعددية الاجتماعية.

وبانهيار الدولة يبدأ صراع جديد بين مختلف المكونات الاجتماعية باتجاه بناء الدولة الجديدة وهو صراع كبير ، وديناميكي وقد يكون مأساويا في حال هيمنة ثقافة العنف على بعض التكوينات الاجتماعية ، أو أغلبها والصراع على بناء الدولة هو في جوهره صراع على هويتها ، والصراعات السياسية التي تحصل هي في حقيقتها صراعا من أجل تحديد أيديولوجية الدولة ، ومن ثم هويتها ولكل طرف من أطراف الصراع قراءته المقترنة بانحداره الاجتماعي(2)،وباستيعابه للتأريخ ، وبامتداده الماوراء حدودي فالقوى ذات الاتجاهات الإسلامية تنطلق من توجهاتها الإسلامية ، وقراءتها التي تنسجم مع مبتنياتها في بناء تلك الهوية ، والقوى ذات التوجهات القومية تسعى لبناء هوية وطنية

(1) عبد الله الغذامي ، القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة ، المركز الثقافي العربي ، بيروت /الدار البيضاء ، 2009 ، ص ص11-13.
(2) عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص270 .

شاملة تتلائم مع منطلقاتها القومية ، والقوى ذات التوجهات العلمانية تسعى إلى تكوين هوية وطنية تنسجم مع المنتظم الليبرالي العلماني الغربي الملائمة للعولمة المبنية على انفتاح دول العالم بعضها على بعض لتكوين ما يشبه الدولة الكونية لتذوب كل الحضارات بالحضارة الغربية العلمانية ذات الطابع الأمريكي وهذا يعني أننا أمام هوية عالمية شاملة تتطلب إزالة كل الفروقات الموضوعة أمامها .

وهذه القوى عليها أن تنسجم فيما بينها في الأنظمة التعددية[1] لتكوين الهوية الوطنية بالنزول عند الواقع ، أو بالتوافق لتكوين هوية واضحة للدولة والتي إن لم تكن موافقة لواقع تلك الدولة فهي بحاجة لفترة زمنية طويلة لتستقر كهوية وطنية شاملة هذا مع وضوحها وأما إن لم تكن واضحة فلا يمكن تجاوز حالة عدم الاستقرار وستبقى هي الحالة السائدة فالأزمة في كثير من بلدان العالم النامي هي أزمة هوية الناتجة أما عن صراعات دائمة على السلطة ،والنفوذ بين الهويات الفرعية الصغرى ، أو عن ديكتاتورية قوامها الأَساس القوة المفرطة لتعيد تجميد الحراك الاجتماعي لإنتاج سلام مفتعل تديره دولة بوليسية مشروعها الوحيد هو السلطة والبقاء فيها .

وتعد مشكلة الهوية من المشاكل المستعصية في كثير من بلدان العالم الثالث حيث تعاني تلك البلدان من قلق الهوية وأزمة الانتماء نتيجة تعدد الانتماءات،والولاءات[2] حيث الانتماء إلى كيانات إجتماعية متعددة ومتنافسة قبلية ، وطائفية ، وقومية ، وعلمانية بالإضافة إلى أزمة الثقة التي تنتاب الفُرقاء السياسيين التي تم إخراجها عن إطارها السياسي المصلحي البحت ، وإلباسها أثوابٌ مختلفة وخصوصا الطائفية . وبناء الهوية الوطنية وانتزاعها من هوية خاصة غير ثابتة ، ومتغيرة كالأحزاب الطارئة التي لا تمثل قيم المجتمعات ، وتعمل بحسب مبدأ القوة لتحقيق مبتغياتها ، أو التي لا تمثل الغالبية العظمى من أبناء الشعب والبعيدة عن أُصوله المتجذِّرة الحضارية ، والتاريخية ، والثقافية وخصائصه الذاتية الإقليمية ، والقومية التي هي معتبرة في صياغة الهوية الوطنية سيجعل السمة البارزة للهوية الوطنية عدم الاستقرار ، وعدم الثبات فمحاولة جعل هوية فرعية كهوية وطنية

(1) غسان سلامة ، الديمقراطية كأداة للسلم الأمني ، ورقة مقدمة إلى ندوة (سياسات الانفتاح العربي/ الإسلامي) ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الثاني/ يناير ، 1995 ، ص ص111- 113 .

(2) علي خليفة الكواري ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، في كتاب المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص30 .

سيواجه هويات فرعية أخرى مضادة ، ومنافية لتلك الهوية تحاول الظهور ، والرسوخ في إطار صراع تأكيد الوجود على أثر هاجس التغييب السابق لعملية التغيير بالإضافة إلى هواجس معاناة عملية الإقصاء الارتدادية التي يمكن أن تقلل من بروز بعض المكونات ضمن الحجم الطبيعي الذي تراه لها في الهوية الوطنية . وإذا كان هذا التضاد يمثل ضعف الهوية الوطنية من جهة حالة القلق التي يمكن أن تبديها فان ذات الهوية الجديدة المراد جعلها هوية وطنية قد لا تتبلور بشكل واضح وتأخذ امتدادها الطبيعي ، والكافي وترتب محتواها الأيديولوجي ، والفكري العام وتبرز خصائص واضحة. ولبناء هوية وطنية شاملة لابد من سمات عامة ينبغي توافرها أهمها :

1- اعتماد مبدأ (المواطنة) كهوية عامة .

2- لابد أن تمثل السمات الجوهرية في ثقافة الجماعة الاجتماعية بعد تحديدها[1] .

3- أنها ثابتة وراسخة في نفس الوقت لتصبح حقيقة واقعة .

4- تقوم على الانتماء المرتبط بوجود الإنسان .

5-بناء هوية وطنية تعتمد التعددية المبنية على القبول بالآخر والتداول السلمي للسلطة . وهذا يعتمد على إعادة صياغة المشتركات العامة للجماعة الاجتماعية ، أو مجمل ثقافتها بما ينسجم مع المنطق العقائدي ، والتاريخي لتلك الجماعة ، والدستور هو المحدد للهوية الوطنية للدولة . وفي مجال إنجاز الهوية الوطنية كمطلب وطني لا يمكن الاكتفاء بطرحها مشروعا بل لابد من ترسيخها تلقائيا بعد استقرار الإحساس بالمواطنة المبني على شعور الرضا بالانتماء والذي يأتي كنتيجة طبيعية لاستيفاء الحقوق الضرورية ، والالتزام بالواجبات الموكلة إليهم لإيجاد هوية وطنية للدولة لا تزول بزوال السلطة وتبدلها وتبدل النظام السياسي لتكون كل التغيرات خارجة عنها[2] . وبالنتيجة فالإخلال بالسمات العامة المشتركة اللازمة لانجاز الهوية الوطنية سيجعل منها غاية في الضعف ويمكننا أن نقول بانتفاء صورة الدولة والأمة مع هذا الضعف .

---

(1) محمد عابد الجابري ، العولمة والهوية الثقافية : عشر أطاريح في السيد يسين وآخرون ، العرب والعولمة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 ، ص 301 .

(2) حسين درويش العادلي ، المواطنة وامتحان الولاء ، مجلة المواطنة والتعايش ، مركز وطن للدراسات ، بغداد ، العدد "2" ، 2007 ، ص5 .